

# منظمة الأغذية والزراعة مذكرات فنية عن السياسات التجارية



في القضايا المتعلقة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة

## رقم 9 - آلية للتدابير الوقائية الخاصة لمصلحة البلدان النامية

### المحتويات

1	مقدمة	1
1	الزيادات الحادة في الواردات وتجربة البلدان النامية في الاستفادة من التدابير الوقائية الخاصة	2
7	ما هي العناصر التي تتكون منها آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة	3
16	ملاحظات ختامية	4
18	المراجع	

### 1 مقدمة

كلما خفضت البلدان تعريفاتها الجمركية وربطتها في مستويات أقل مما كانت عليه، تصبح أكثر تعرضاً للتقلبات التي تحدث في أسواق المنتجات الزراعية الخارجية<sup>(1)</sup> ولحدوث زيادات حادة في الواردات قد تترتب عليها أضرار في أنشطة الإنتاج الزراعي القادرة على البقاء. والتعرض لمثل هذه الصدمات الخارجية يؤثر قلق البلدان النامية التي تحاول النهوض بقدراتها الزراعية وتنوع إنتاجها لتعزيز أمنها الغذائي والتخفيف من حدة الفقر.

ولقد كان اللجوء إلى التدابير الوقائية الخاصة التي تنص عليها اتفاقية الزراعة مقصوراً على البلدان التي تأخذ بنظام التَّعْرِفَة. ونتيجة لذلك، نشأت أوضاع شاذة حيث تتمتع بعض البلدان بحق الاستفادة من التدابير الوقائية الخاصة في التعامل مع الزيادات الحادة في الواردات، بينما لا تتمتع بهذا الحق بلدان أخرى من بينها الكثير من البلدان النامية. ونظراً لذلك، يوجد اتفاق في منظمة التجارة العالمية على ضرورة وجود آلية للتدابير الوقائية الخاصة تستطيع جميع البلدان النامية الاستفادة منها.

والغرض من هذه المذكرة الفنية<sup>(2)</sup> هو مناقشة الجوانب الفنية المختلفة للتدابير الوقائية الخاصة، وتوضيح المعلومات والجوانب التي يمكن أن يقوم عليها تصميم آلية للتدابير الوقائية الخاصة.

(1) تمر أسواق المنتجات الزراعية بحكم طبيعتها بتقلبات دورية وتتعرض لتقلبات واسعة النطاق نتيجة لعوامل عديدة منها التغيرات المناخية. ومن العوامل الأخرى لعدم الاستقرار دعم الإنتاج والصادرات، وكذلك أشكال السلوك التي تلجأ إليها الشركات التجارية (سواء الشركات المملوكة للدولة أو شركات القطاع الخاص) مما يتعارض مع حرية المنافسة.

(2) ساعدت في إعداد هذه المذكرة مشاورة الخبراء غير الرسمية التي عُقدت في الفترة 9-10 ديسمبر/كانون الأول 2004 بمقر منظمة الأغذية والزراعة في روما.

ويتضمن القسم التالي معلومات عامة عن قضية الزيادات الحادة في الواردات ونظرة عامة على تجربة استفادة البلدان النامية من التدابير الوقائية الخاصة الحالية. وعلى افتراض أن آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة من المرجح أن تعمل على غرار التدابير الوقائية الخاصة الحالية، يناقش القسم الثالث العناصر المختلفة للآلية المقترحة، والبلدان التي تشملها، والمنتجات التي تطبق عليها، ومستويات التطبيق التلقائي، والتدابير العلاجية، وفترة تطبيق التدابير الوقائية، مع الإشارة إلى تفاصيل التدابير الوقائية الخاصة الحالية. ويتضمن القسم الرابع عدداً من الاستنتاجات والتوصيات بشأن الجوانب الرئيسية لتصميم آلية للتدابير الوقائية الخاصة.

### 2 الزيادات الحادة في الواردات وتجربة البلدان النامية في الاستفادة من التدابير الوقائية الخاصة

#### • الزيادات الحادة في الواردات وانخفاض أسعار الواردات

يُستخدَم مصطلح "الزيادة الحادة في الواردات" بمعناه العام للدلالة على نوعين مختلفين من الصدمات الخارجية. النوع الأول هو ظاهرة الزيادة الحادة في كمية الواردات - حين ترتفع الواردات بشكل مفاجئ وحاد مقارنة بفترة أساس معينة أو باتجاه الزيادة. أما الظاهرة الأخرى فهي حدوث انخفاض في أسعار الواردات، مما يُلحق أضراراً أو يهدد بالحاق أضرار بالإنتاج المحلي الذي يكون قادراً على البقاء في حالة عدم حدوث هذا الانخفاض في أسعار الواردات.

وثمة تقارير متزايدة عن تعرض البلدان النامية، ولاسيما بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض لزيادات حادة في وارداتها من المنتجات الغذائية المختلفة منذ منتصف تسعينات القرن العشرين، بما يترتب على ذلك في حالات كثيرة من آثار ضارة بالإنتاج المحلي وبالاقتصاد عموماً. ومن أمثلة ذلك

تخفيض التعريفات الجمركية بينما تفتقر الاقتصادات إلى أشكال بديلة من التدابير الوقائية. وفي كثير من الحالات، ازدادت الواردات بما تتراوح بين 10 و 20 في المائة خلال فترة قصيرة من الوقت وصاحبها انخفاض في الإنتاج المحلي، والنشاط الصناعي وفرص العمل.

تجربة جامايكا فيما يتعلق بالدواجن، وتجربة كينا فيما يتعلق بمنتجات الألبان، وتجربة السنغال فيما يتعلق بمعجون الطماطم، وتجربة هايتي فيما يتعلق بالأرز. (FAO 2000, 2003a, 2003b; Sharma et al. 2005). وهناك شعور بالقلق من أن هذه المشاكل سوف تتفاقم في السنوات المقبلة مع التوسع في

الجدول 1: عدد حالات حدوث ارتفاع مفاجئ في الواردات (بالنسبة لبعض البلدان وبعض المنتجات الغذائية، 1984-2000)

الألبان	لحوم الدواجن	لحم الخنزير	لحم البقري	الزيوت النباتية	الذرة	الأرز	القمح	
3	2	6	5	7	9	6	5	بنغلاديش
7	8	7	6	3	3	4	6	بنن
7	7	9	4	6	0	4	6	بوتسوانا
4	6	8	8	3	4	9	6	بوركينافاسو
3	10	11	7	5	3	6	3	الراس الأخضر
4	11	3	5	6	4	5	4	جزر القمر
3	10	7	7	9	0	4	1	كوت ديفوار
3	6	6	8	3	0	-	2	الجمهورية الدومينيكية
6	9	5	7	9	8	5	6	غينيا
4	9	5	6	6	2	10	6	غينيا بيساو
5	8	9	4	7	4	2	1	هايتي
3	11	8	6	8	0	5	8	هندوراس
1	3	6	3	9	3	4	3	جامايكا
4	5	6	4	7	5	3	11	كينيا
5	5	8	3	5	7	5	8	مدغشقر
2	10	7	5	7	9	3	7	ملاوي
7	5	8	8	8	5	5	4	مالي
2	9	5	4	5	4	2	5	موريتانيا
0	6	9	7	1	2	0	2	موريشيوس
0	13	-	5	0	10	4	6	المغرب
6	5	6	5	8	9	7	8	النيجر
6	9	9	4	4	4	4	3	بيرو
5	14	9	12	9	7	9	7	الفلبين
5	8	3	3	7	7	8	6	توغو
1	2	3	4	11	8	4	10	أوغندا
5	4	7	6	10	6	5	8	جمهورية تنزانيا المتحدة
6	5	8	8	4	4	2	4	زامبيا

ملحوظة: تم تعريف الزيادة الحادة في الواردات بأنها حدوث زيادة في الواردات بنسبة 20 في المائة (من حيث الحجم) مقارنة بمتوسط متحرك لمدة خمس سنوات. وتستند جميع الحسابات على البيانات المسجلة في قاعدة البيانات الإحصائية (FAOSTAT) التي تحتفظ بها منظمة الأغذية والزراعة. وعلامة الشرطة (-) تشير إلى أن البلد لا يُنتج هذه السلعة أو أن البيانات غير متاحة.

المصدر: FAO. 2003b.

سنوات تلك الفترة بالنسبة لكل سلعة في كل بلد من البلدان التي يشملها الجدول.

ولقد كانت هذه الظاهرة متكررة نسبياً بالنسبة لبعض مجموعات المنتجات، وخصوصاً بعض أنواع اللحوم والزيوت النباتية. وبالمثل، فعلى الرغم من أن جميع البلدان تعرضت لزيادات حادة في الواردات، فإن بعض البلدان تعرضت لذلك أكثر من غيرها مثل غينيا، وملاوي، والنيجر، والفلبين، وجمهورية تنزانيا المتحدة.

ويوضح الشكل 1 التقلبات في الأسعار العالمية بالنسبة لبعض المنتجات الغذائية الأساسية، مما يدل على طبيعة الكساد المستمر في الأسعار في الأسواق العالمية. وتوضح هذه الأرقام أن هبوط الأسعار في الأسواق العالمية للسلع الزراعية يمكن أن يستمر لفترات طويلة. وقد كشفت بعض الدراسات أن الفترة النمطية لهبوط الأسعار بالنسبة لجميع السلع الأولية التي شملها التحليل (بما في ذلك

عرقت منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2003b) الزيادة الحادة في الواردات بأنها حدوث زيادة في الواردات بنسبة 20 في المائة مقارنة بمتوسط متحرك لمدة خمس سنوات بالنسبة لكل سلعة أو كل بلد.<sup>(3)</sup> ويوضح الجدول 1 عدد حالات حدوث زيادات وحادة في الواردات خلال الفترة 1984-2000، مما يدل على أن وتيرة حدوث هذه الزيادات كانت ملحوظة، حيث حدثت في ثلث عدد

<sup>(3)</sup> في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتدابير العلاجية العامة (أي مكافحة الإغراق، والتدابير التعويضية، والتدابير الوقائية في حالات الطوارئ)، لا يوجد تعريف محدد لحدوث زيادة حادة في الواردات، أي برابطها بمستوى معين. ويشار إلى هذه الظاهرة عموماً على أنها حدوث زيادة جوهرية في الواردات من حيث الكميات، أو بشكل مطلق أو مقارنة بالإنتاج أو الاستهلاك. ومع ذلك، ففي حالة اتفاقية الزراعة (المادة 5)، يوجد تعريف محدد - وهو تجاوز حجم الواردات للمستوى اللازم للتطبيق التلقائي.

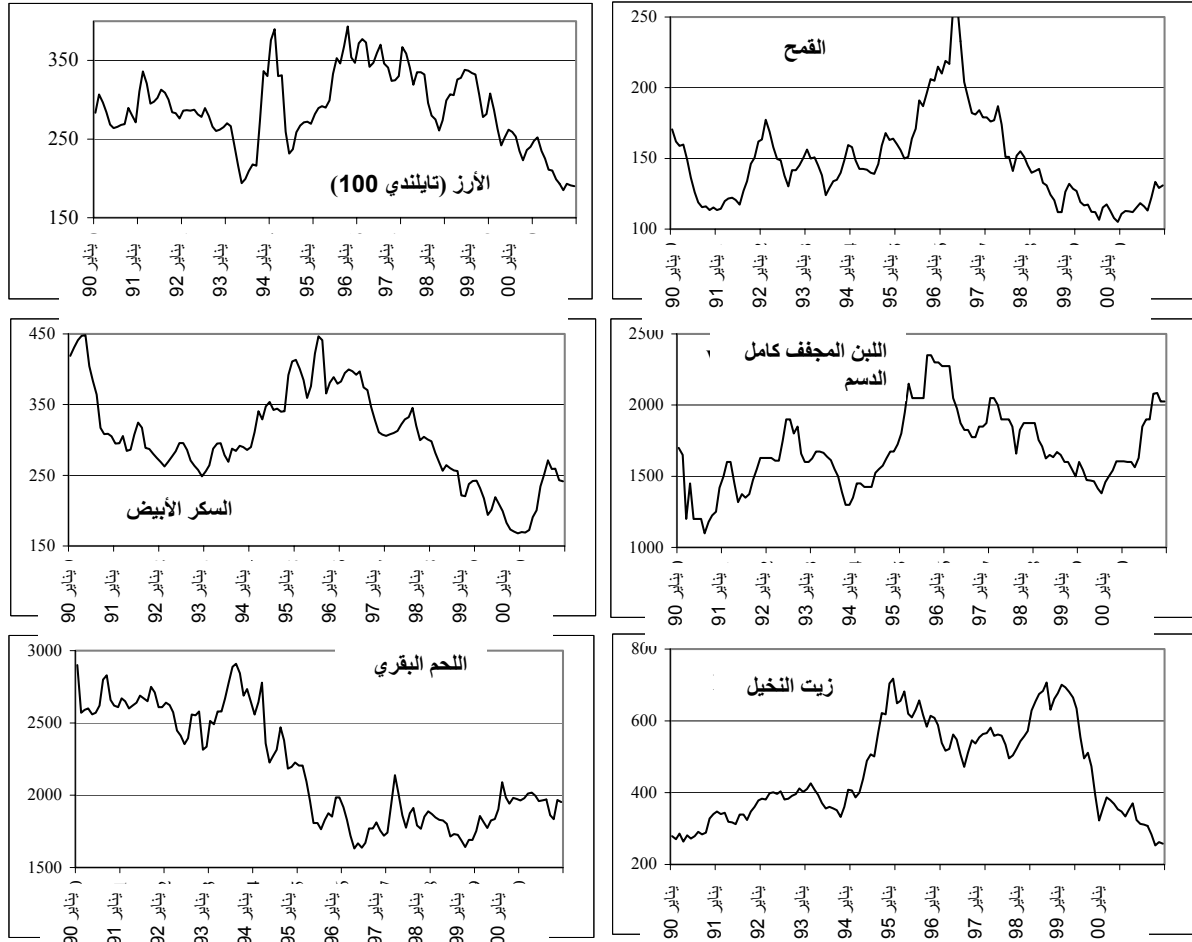
ويوضح الجدول 2 عدد بنود التعريف الجمركية وفئات المنتجات المستوفية لشروط تطبيق التدابير الوقائية الخاصة والتي كان من الممكن أن تطبق عليها هذه التدابير. وقد احتفظ 39 بلداً من أعضاء منظمة التجارة العالمية بهذا الحق بالنسبة لبنود جمركية مجموعها 6 156 بلداً. ومن بين هذه البلدان التسعة والثلاثين بلداً، كان 22 بلداً من البلدان النامية لها حق في تطبيق التدابير الوقائية الخاصة بالنسبة لـ 2 125 بلداً جمركياً (35 في المائة من المجموع). وتأتي منتجات اللحوم على رأس القائمة من حيث البنود التي تنطبق عليها التدابير الوقائية الخاصة، تليها الحبوب، ثم البذور الزيتية والزيوت. ويتضمن الجدول 3 معلومات عن التطبيق الفعلي للتدابير الوقائية الخاصة من جانب هذه البلدان.

المنتجات غير الزراعية) كانت 36 شهراً خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، وكان امتداد هذه الفترة يتراوح بين 25 شهراً (زيت النخيل) و 70 شهراً (الموز) (كما جاء في دراسة، Cashin, McDermott and Scott (1999) ودراسة Cashin, Liang (1999) and McDermott (1999).

#### • تجربة البلدان النامية مع التدابير الوقائية الخاصة

لما كان من المفترض أن آلية التدابير الوقائية الخاصة الجديدة ستكون مماثلة من حيث التنفيذ للتدابير الوقائية الخاصة القائمة حالياً، يستعرض هذا القسم وتيرة الاستفادة من التدابير الوقائية الخاصة الحالية. فمن بين 22 بلداً تنطبق عليها شروط الاستفادة من التدابير الوقائية الخاصة، استفادت ستة بلدان فقط من هذه التدابير خلال الفترة 1995-2004.

الشكل 1: اتجاهات الأسعار في السوق العالمية بالنسبة لبعض المنتجات الغذائية الأساسية، في الفترة من يناير/كانون الثاني 1990 إلى ديسمبر/كانون الأول 2000 (دولار أمريكي للطن)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

بعدد الحالات التي كان من الممكن فيها الاستفادة من التدابير الوقائية الخاصة. ويوضح الحساب التقريبي أن "معدل الاستفادة من التدابير الوقائية الخاصة" - أي نسبة الاستفادة الفعلية إلى

وكان عدد الحالات التي استفادت فيها هذه البلدان الستة من التدابير الوقائية الخاصة 163،<sup>(4)</sup> وهو عدد ضئيل نسبياً مقارنة

في 10 سنوات (1995-2004) أو 17 000 بند في ثمان سنوات (1995-2000)، وهي الفترة التي تتوافر بشأنها بلاغات لدى منظمة التجارة العالمية.

(4) لما كان مجموع البنود الجمركية التي تنطبق عليها شروط تطبيق التدابير الوقائية الخاصة هو 2 125 بلداً، وعلى افتراض أن كل بلد بوسعه تطبيق هذه التدابير كل سنة، يكون مجموع البنود الجمركية التي كان من الممكن أن تطبق عليها التدابير الوقائية الخاصة 21 250 بلداً

المائة من مجموع حالات التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة، ومنتجات اللحوم المختلفة ومعظمها من لحوم الدواجن (الرقمان HS02 و HS16) وتمثل أيضاً 21 في المائة من مجموع حالات التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة، والأرز، والفول، والفول السوداني (الرقمان HS10 و HS12). وقد بلغ عدد حالات التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة بالنسبة للأرز من جانب تايبيه الصينية 24 حالة، تشمل الأرز (الحبوب)، ومنتجات الأرز المختلفة مثل دقيق الأرز، والعجائن المصنوعة من الأرز. وهناك أيضاً بعض الحالات التي بلغت مستوى التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة من حيث الكميات والأسعار في أن واحد بالنسبة لنفس السلعة، مثل الحنطة السوداء المستعملة في العلف، ونشا القمح، والفول في جمهورية كوريا، ولحوم الدواجن المحفوظة في الفلبين.

وقد بلغت بعض الحالات مستويي التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة بسبب الكميات والأسعار في نفس السنة. بيد أن اتفاقية الزراعة لا تسمح بتطبيق التدابير الوقائية الخاصة لسببين في نفس الوقت، أي أن تطبق في شهور مختلفة من السنة. ومع ذلك، ففي حالة واحدة تبين أن بلدان الأعضاء قد طبقت كلا النوعين من التدابير الوقائية الخاصة في نفس الفترة. وبالنسبة لبعض المنتجات، طبقت التدابير الوقائية الخاصة لعدة سنوات متتالية - غالباً ما كانت تبدأ في شهر يناير/كانون الثاني وتنتهي في شهر ديسمبر/كانون الأول، وهو موعد وقف تطبيق التدابير الوقائية الخاصة بموجب أحكام اتفاقية الزراعة.

الاستفادة التي كانت ممكنة - هي نحو واحد في المائة عند أخذ الاستفادة التي كان من الممكن أن تحققها جميع البلدان الاثنى عشرين في الاعتبار. وعند أخذ الاستفادة التي كان من الممكن أن تحققها البلدان الستة فقط التي طبقت التدابير الوقائية الخاصة في الاعتبار، يتبين أن معدل الاستفادة كان في حدود 5 في المائة. وينطبق هذا النمط أيضاً على مستوى البلدان. فقد كان معدل الاستفادة 7 في المائة بالنسبة لجمهورية كوريا، و 2,4 في المائة بالنسبة لنيكاراغوا، و 1 في المائة بالنسبة لكوستاريكا، و 0,8 في المائة بالنسبة للفلبين، وتعد تايبيه<sup>(5)</sup> استثناء من ذلك حيث بلغت نسبة استفادتها من التدابير الوقائية الخاصة 45 في المائة.

وقد كانت 98 حالة من بين مجموع الحالات التي بلغت مستوى التطبيق التلقائي وهو 163 حالة (55 في المائة) على أساس الكميات وكان العدد المتبقي من الحالات على أساس الأسعار. وتمثل تايبيه الصينية وحدها نسبة 84 في المائة من حيث تطبيق التدابير الوقائية الخاصة على أساس الكميات، بينما كان أكثر من 80 في المائة من الحالات التي بلغت مستوى التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة على أساس الأسعار. وهنا تبرز أربع مجموعات من المنتجات هي: الفواكه والخضرة الطازجة والمجهزة (الرقمان HS07 و HS08 من النظام المنسق لتصنيف السلع الأساسية وترميزها). وتمثل 21 في

(5) الاسم الرسمي الكامل في منظمة التجارة العالمية هو "الإقليم الجمركي المنفصل لتايوان، وبنغو، وكنمين وماتسو".

الجدول 2: إمكانيات تطبيق البلدان النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية للتدابير الوقائية الخاصة وفئات المنتجات (عدد بنود التعريف الجمركية)

العضو	البذور الزيتية		السكر		المشروبات الخفيفة		الفواكه		المجموع
	الزيت	السكرات	الألبان	اللحوم	والروحية	والخضر	أخرى		
باربادوس	1	1	2	5	5	21	2	37	
بوتسوانا	37	4	6	37	19	29	13	161	
تايبية الصينية	2	7	13	29	-	22	5	84	
كولومبيا	10	3	5	6	1	1	6	56	
كوستاريكا	7	4	26	32	-	1	14	87	
إكوادور	-	-	7	-	-	-	0	7	
السلفادور	6	15	15	12	-	-	9	84	
غواتيمالا	16	4	21	22	7	10	11	107	
إندونيسيا	-	-	12	-	-	-	1	13	
جمهورية كوريا	42	2	-	6	-	12	49	111	
ماليزيا	1	-	4	38	-	1	18	72	
المكسيك	44	32	37	54	44	11	47	293	
المغرب	98	98	77	45	-	-	0	374	
ناميبيا	40	18	6	37	19	29	13	166	
نيكاراغوا	7	3	3	6	-	1	0	21	
بنما	-	-	6	-	-	-	0	6	
الفلبين	14	-	-	86	-	7	9	118	
سوازيلاند	40	18	6	37	19	29	13	166	
تايلند	4	12	4	-	1	9	18	52	
تونس	2	-	8	14	-	4	0	32	
أوغندا	2	-	-	-	-	-	0	2	
فنزويلا	26	29	6	5	-	-	7	76	
مجموع البلدان النامية	399	304	150	471	115	187	235	2 125	
مجموع البلدان المتقدمة	690	407	148	885	214	644	579	4 031	
جميع الأعضاء	1 089	712	298	1 356	329	831	814	6 156	
% البلدان النامية إلى المجموع	37	43	50	35	36	23	29	35	

الفصل 15 بأكمله من النظام المنسق.

المصدر: استناداً إلى الوثيقة: .Special Agricultural Safeguard Background Paper, G/AG/NG/S/9/Rev.1, 19 February 2002 (WTO 2002)

التدابير تترتب عليه أعباء بالنسبة للحكومات التي تقرر تطبيقها، وخصوصاً الأعباء الإدارية. ومن بين الأسباب الأخرى للاستخدام المحدود للتدابير الوقائية الخاصة أنه على الرغم من أن أسعار الواردات قد انخفضت أو أن الكميات قد طرأت عليها زيادات حادة أو كليهما، ربما تكون السلطات قد قررت أنه من غير اللازم تطبيق هذه التدابير لأن هاتين الظاهرتين لن تؤدي بالضرورة إلى أضرار لا تستطيع اقتصاداتها تحملها. ويمكن أن يكون من بين الأسباب الأخرى لعدم كثرة اللجوء إلى أعمال التدابير الوقائية الخاصة أن مستويات التعريفات الجمركية المربوطة تعد عالية بما فيه الكفاية بحيث تستطيع البلدان المعنية رفع التعريفات المطبقة إلى المستوى اللازم لتعويض تأثير انخفاض الأسعار أو حدوث زيادة حادة في الواردات. وتوجد بعض القرائن الدالة على أن بلداناً كثيرة انتهجت هذا السبيل، وخصوصاً في الفترة 2000-1998، عندما هبطت أسعار العديد من السلع الغذائية الأساسية في السوق العالمية إلى مستويات منخفضة<sup>(7)</sup>.

وليس من الواضح كيف يقرر البلد العضو أعمال التطبيق التلقائي سواء بالنسبة للأسعار أو الكميات<sup>(6)</sup>، أو عدم أعمال أي منهما حتى عندما تكون الشروط الخاصة بتطبيق التدابير الوقائية الخاصة مستوفاة. وعلى سبيل المثال، يتبين من الحسابات المستندة إلى بيانات الاستيراد والاستهلاك في الفترة 1995-2002 أن كلا من كوستاريكا ونيكاراغوا كان بوسعهما أعمال التدابير الوقائية الخاصة من حيث الكميات مرتين (أي أن الشروط كانت مستوفاة)، ومع ذلك فقد طبقت كوستاريكا التدابير الوقائية الخاصة بالنسبة للأرز في 1999 و 2002، بينما طبقتها نيكاراغوا مرة واحدة فقط في 2002.

وتشير تجربة تطبيق التدابير الوقائية الخاصة إلى أن الشعور بالقلق من أن هذه التدابير من الممكن إساءة استخدامها لو أنها أصبحت تشمل جميع المنتجات ليس له ما يعززه. فليس من المرجح أن تتصرف الحكومات بهذه الطريقة لأن تطبيق هذه

(7) هذه الحالات موثقة في العديد من المطبوعات منها المطبوعات التي تصدرها منظمة الأغذية والزراعة سنوياً عن السياسات الغذائية (مثل 2001 FAO).

(6) قضية تفضيل نوع من التدابير الوقائية الخاصة على النوع الآخر لها أهمية بالنسبة لتحديد مستويات التطبيق التلقائي لآلية التدابير الوقائية الخاصة (التي سناقشها القسم الخاص بمستويات التطبيق التلقائي فيما يلي).

## الجدول 3: البلدان النامية التي استفادت من التدابير الوقائية الخاصة في الفترة 1995-2004

الرقم في النظام المنسق	المنتجات	عدد بنود التعريفية الجمركية	نوع التدابير الوقائية الخاصة	متى طبقت
HS0207	باربادوس (المجموع 23)	3	على أساس السعر	أغسطس 2002
HS07..	أجنحة ورقاب الديكة الرومي الخضر	14	على أساس السعر	يوليو - سبتمبر 2002
HS1601-2	النقانق، ولحم فخذ الخنزير	6	على أساس السعر	يوليو 2002
HS02, HS16	تايبيه الصينية (المجموع 75) (1)(2)	4	على أساس الكمية	مارس 2003، أبريل 2004
HS1701..	أرجل وأجنحة الدجاج السكر	7	على أساس الكمية	سبتمبر 2003
HS07....	لب الثوم	3	على أساس الكمية	ديسمبر 2003، فبراير 2004
HS0808..	الكثيرى الشرقية	1	على أساس الكمية	يناير 2004
HS04..., HS19	ألبان سائلة أخرى	13	على أساس الكمية	مارس 2004
HS071	الشبتاك المجفف	1	على أساس الكمية	مارس 2004
العديد من أرقام النظام المنسق	الأرز ومنتجاته	24	على أساس الكمية	أبريل 2004
HS04..	اللين الطازج/السائل	4	على أساس الكمية	أبريل 2004
HS12, 15, 20	الفول السوداني	11	على أساس الكمية	مايو 2004
HS0713...	كوستاريكا (المجموع 7)	1	على أساس السعر	مايو 1999
HS1006...	اللوبياء السوداء المجففة الأرز (الشعير، والمضروب، ونصف المضروب)	3	على أساس السعر	نوفمبر 1999، سبتمبر 2002
HS1008	جمهورية كوريا (المجموع 45) (1)	1	على أساس السعر	1999 إلى 2000
HS1008	الحنطة السوداء	1	على أساس الكمية	2000
HS1202	الفول السوداني (غير المقشور)	1	على أساس السعر	1995، 96، 97، 99، 2000
HS1202	الفول السوداني (المقشور)	1	على أساس السعر	1995 إلى 2000
HS1108	نشأ القمح	1	على أساس السعر	1996، 2000
HS1108	نشأ القمح	1	على أساس الكمية	2000
HS1108	نشأ البطاطا الحلوة	1	على أساس السعر	1996، 98، 99، 2000
HS0713	أصناف اللوبيا الأخرى	1	على أساس السعر	1997 إلى 2000
HS0713	أصناف اللوبيا الأخرى	1	على أساس الكمية	2000
HS0713	أصناف اللوبيا الحمراء الصغيرة	1	على أساس السعر	1997 إلى 2000
HS0713	أصناف اللوبيا الحمراء الصغيرة	1	على أساس الكمية	2000
HS1201	فول الصويا	1	على أساس السعر	2000
HS11...	منتجات الحبوب (الحبوب المجروشة والمسحوقة)	4	على أساس الكمية	2000
HS1108	أنواع النشا الأخرى	1	على أساس الكمية	2000
HS12..., HS21...	الجينسنج ومنتجاته	4	على أساس الكمية	2000
HS1006...	نيكاراغوا (المجموع 4)	3	على أساس السعر	يوليو 2002
HS1006...	الأرز (غير المضروب، ونصف المضروب)	1	على أساس السعر	يوليو 2002
HS0703	الفلبين (المجموع 9)	1	على أساس السعر	أغسطس 2002، أكتوبر 2004
HS1602...	البصل والكراث (الطازج أو المجفف)	1	على أساس الكمية	سبتمبر 2002
HS1602	لحوم الدجاج (المحفوظة)	1	على أساس الكمية	سبتمبر 2002
HS0207...	لحوم الدجاج (المحفوظة)	4	على أساس السعر	سبتمبر 2002
HS0207...	لحوم الدجاج (الطازجة والمبردة)	1	على أساس السعر	أكتوبر 2004

(1) لاحظ أن المجموع بحسب البلدان يمثل العديد من حالات التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة في سنوات عديدة. وعلى سبيل المثال، ففي تايبيه الصينية، تم تسجيل 8 حالات للتطبيق التلقائي بالنسبة لأرجل وأجنحة الدجاج، و 6 حالات بالنسبة للثوم، وهكذا.

(2) الاسم الرسمي الكامل في منظمة التجارة العالمية هو "الإقليم الجمركي المنفصل لتايوان، وبنغو، وكنمين وماتسو".

المصدر: البيانات تم تجميعها من المعلومات الواردة في (2002) WTO وفي بلاغات الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية (البلاغات معلنه في موقع منظمة التجارة العالمية على شبكة الويب حتى نهاية 2004).

إلى الصعوبات التي تكثف وضع المعايير اللازمة بتحديد استحقاق البلدان، وما إذا كان ينبغي أن تقوم على مستوى عتبة انعدام الأمن الغذائي أو التعرض لنقص الأغذية، أو أن توضع على أساس مستوى الدعم المحلي والتعريفات المربوطة.

#### • شروط استحقاق المنتجات

لا يُقصر الاتفاق الإطاري آلية التدابير الوقائية الخاصة على منتجات معينة أو بنود معينة من بنود التعريفات الجمركية. ويمكن تجميع القضايا المتصلة بشروط استحقاق المنتجات ضمن أربع فئات هي: استعمال معيار أو أكثر من المعايير التي تم الاتفاق عليها في المحافل متعددة الأطراف فيما يتعلق بالتنمية؛ وعمق تخفيضات التعريفات الجمركية و/أو مستوى التعريفات المربوطة؛ والتحديد الذاتي من جانب أعضاء منظمة التجارة العالمية بشرط الاتفاق على عدد المنتجات و/أو بنود التعريفات الجمركية؛ والتطبيق على جميع بنود التعريفات الجمركية.

#### المعايير المتصلة بالتنمية

طالب العديد من المقترحات المطروحة للتفاوض بأن تكون آلية التدابير الوقائية الخاصة مقصورة على "محاصيل الأمن الغذائي". فبناء على اقتراح بعض بلدان مجموعة الكاريبي (Caricom, 2002)، يمكن أن تقوم هذه المعايير الموضوعية على مساهمة المنتج في تحقيق الأمن الغذائي وحالة التغذية (مثل المساهمة في الاستهلاك) في حالة الأمن الغذائي، ونصيب المنتج في إجمالي الناتج المحلي الريفي في حالة التنمية الريفية. ولتطبيق مثل هذه المعايير، ينبغي وجود قدر من الاتفاق على مستوى العتبات، مثل المستوى المحدد للمساهمة في الاقتصاد الريفي. ويندرج الاقتراح المشترك الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في 13 أغسطس 2003 بأن تكون الاستفادة من آلية التدابير الوقائية الخاصة مقصورة على المنتجات الحساسة للواردات ضمن هذه الفئة. وعلى الرغم من قلة ما قيل عن كيفية تفعيل هذه الفكرة، يمكن النظر إلى المنتجات "الحساسة للواردات" بنفس طريقة النظر إلى المنتجات الأساسية بالنسبة للأمن الغذائي أو التنمية الريفية.

ربط الاستفادة من آلية التدابير الوقائية الخاصة بعمق تخفيض التعريفات الجمركية و/أو مستوى التعريفات المربوطة الجديدة

الأساس المنطقي لذلك هو أن آلية التدابير الوقائية الخاصة لا تكون ضرورية إلا عندما تكون التعريفات المربوطة منخفضة. ومن المقترح أيضاً أن تكون الاستفادة من آلية التدابير الوقائية الخاصة حافزاً للأعضاء على تخفيض التعريفات المربوطة.<sup>(9)</sup> وعلى سبيل المثال، لا ينبغي الاستفادة من آلية التدابير الوقائية الخاصة إلا عندما يتجاوز تخفيض التعريفات الجمركية عتبة معينة، كأن تبلغ نسبة التخفيض 50 في المائة. بيد أن هذا الاقتراح لا يخلو

### 3 ما هي العناصر التي تتكون منها آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة

فيما يتعلق بآلية التدابير الوقائية الخاصة، ينص الاتفاق الإطاري ببساطة على ما يلي:

"...تُقام آلية للتدابير الوقائية الخاصة تستفيد منها البلدان النامية الأعضاء".

ويتضح من القراءة السريعة للمقترحات الأساسية التي تناولت آلية التدابير الوقائية الخاصة منذ عرض مسودة الصيغ والأنماط في مارس/آذار 2003 (انظر الجدول 4) أن هذه المقترحات لدى مقارنتها بالنص المقدم في أغسطس/ آب 2004 - الذي لا يتضمن أي شروط، جاءت جميع المقترحات الأخرى متضمنة شرطاً أو أكثر، وخصوصاً فيما يتعلق باستحقاق المنتجات:

• إذ يتحدث النصاب اللذان عُرضا في كانون "عن الشروط وعن ضرورة تحديد المنتجات"؛

• وربط نص مجموعة العشرين بين عمق تخفيضات التعريفات الجمركية الذي يتحقق بتطبيق الصيغ المختلفة للتخفيضات؛

• بينما يتضمن النص المشترك المقدم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أن تكون آلية التدابير الوقائية الخاصة مقصورة على "المنتجات الحساسة التي تتأثر بالواردات"؛

• وتشير الصيغ والأنماط المشار إليها في المسودة التي قُدمت في مارس/آذار 2003 إلى الأمن الغذائي والتنمية الريفية، ومع ذلك فليس من الواضح من هذا النص ما إذا كان الأمن الغذائي والتنمية الريفية سيُنظر إليهما كأهداف أو مبررات أو كمعايير لتحديد شروط استحقاق المنتجات لتطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة.

وليس هناك بين النصوص ما يدعو إلى اقتصار آلية التدابير الوقائية الخاصة على مجموعة فرعية من البلدان النامية. وبالمثل، فبينما حظيت تغطية المنتجات باهتمام واضح في جميع النصوص، لم تحفل هذه النصوص كثيراً بالجوانب المتصلة بتصميم آلية التدابير الوقائية الخاصة، وخصوصاً مستوى التطبيق التلقائي والتدابير العلاجية.

واستناداً إلى التدابير الوقائية الخاصة الحالية، تناقش الفقرات التالية خمسة عناصر رئيسية لـ"تصميم" آلية التدابير الوقائية الخاصة وهي: شروط استحقاق البلدان، وشروط استحقاق المنتجات، ومستويات التطبيق التلقائي، والتدابير العلاجية وفترة التطبيق.<sup>(8)</sup>

#### • شروط استحقاق البلدان

لا يُقصر الاتفاق الإطاري آلية التدابير الوقائية الخاصة على بلدان نامية معينة. ومبرر الاقتراح بأن آلية التدابير الوقائية الخاصة ينبغي أن تكون في متناول جميع البلدان النامية يستند إلى حد كبير

(9) يوضح (2002) Sharma أن المعدلات القصوى المربوطة التي تسمح للبلدان بزيادة المعدلات المطبقة لكي يمكن تثبيت الأسعار المحلية تماماً في مواجهة انخفاض الأسعار العالمية تتراوح بين 40-60 في المائة بالنسبة للمنتجات الغذائية الأساسية. ويقول (2004) Valdés and Foster إن عتبة تطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة ينبغي أن تكون أقل من 40-60 في المائة لأن البلدان في غير ذلك من الحالات لن تكون في حاجة إلى التدابير الوقائية.

(8) تناقش الدراسات اللتان أعدهما (2003) Bernal و (2004) Stevens العديد من جوانب آلية التدابير الوقائية الخاصة والقضايا ذات الصلة مثل الأمن الغذائي.

قيمة عندما تكون التعريفات المربوطة أدنى من ذلك. وبمعنى آخر، قد يكون من غير المناسب الاعتماد على عمق تخفيض التعريفات كقاعدة. ولهذا السبب تم تقديم الاقتراح الثاني الذي يقضي بأن تعتمد الاستفادة من آلية التدابير الوقائية الخاصة على مستوى التعريفات الجديدة المربوطة. وقد قال البعض إن المعدل الأقصى ينبغي أن يكون 35 في المائة.

أيضاً من المشاكل. فعلى سبيل المثال، فعند إجراء تخفيض بنسبة 50 في المائة على التعريفات المربوطة بمعدل 100 في المائة، تصبح التعريفات الجديدة المربوطة بمعدل 50 في المائة، بينما ما يحدث عند إجراء تخفيض بنسبة 50 في المائة على التعريفات المربوطة بمعدل 50 في المائة، تصبح التعريفات الجديدة المربوطة بمعدل 25 في المائة. ومن الواضح أن التدابير الوقائية تكون أكثر

#### الجدول 4: تغير مصير التدابير الوقائية الخاصة في جولة مفاوضات الدوحة

النص الذي يتناول آلية التدابير الوقائية الخاصة	تاريخ تقديمها	الصيغ والأنماط/ والنصوص الإطارية
أفكار عامة لآلية جديدة للتدابير الوقائية الخاصة يمكن تطبيقها لتمكين البلدان النامية من المراعاة الفعالة لاحتياجاتها الإنمائية، بما في ذلك الأمن الغذائي، والتنمية الريفية والاهتمامات المتصلة بالأمن المعيشي. وتخضع هذه الأفكار حالياً لدراسات فنية وسوف تضاف في المرحلة المناسبة في الملحق 2.	18 مارس 2003	الصيغ والأنماط التي وضعها هاربنسون
الحق في إعمال هذه الآلية سيكون مقصوراً على المنتجات المعنية (التي يوضع بجوارها الرمز "SSM" الذي يشير إلى آلية التدابير الوقائية الخاصة).	أول أغسطس 2004	
تُنشأ آلية للتدابير الوقائية الخاصة تستفيد منها البلدان النامية بالنسبة لبنود التعريفات الجمركية الحساسة للواردات.	31 أغسطس 2003	النص المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة
بموجب شروط يتم تحديدها في المفاوضات، تُنشأ آلية للتدابير الوقائية الخاصة تستفيد منها البلدان النامية، ويمكن أن يعتمد نطاقها على تأثير تخفيض التعريفات الجمركية كما هو مبين في الفقرة 2-6 عليه <sup>(1)</sup>	20 أغسطس 2003	نص مجموعة العشرين
تُنشأ آلية للتدابير الوقائية الخاصة تستفيد منها البلدان النامية طبقاً للشروط والمنتجات التي سيتم تحديدها.	24 أغسطس 2003	مسودة النص الذي أعد لتقديمه في كانكون
تُنشأ آلية للتدابير الوقائية الخاصة تستفيد منها البلدان النامية طبقاً للشروط والمنتجات التي سيتم تحديدها.	13 سبتمبر 2003	النص الوزاري الذي وُضع في كانكون
تُنشأ آلية للتدابير الوقائية الخاصة تستفيد منها البلدان النامية.	أول أغسطس 2004	الاتفاق الإطارية

<sup>(1)</sup> تعني الإشارة إلى الفقرة 2-6 صيغة تخفيض التعريفات الجمركية بالنسبة للبلدان النامية في نص مجموعة العشرين.

نظراً لصعوبات التحديد المسبق للمنتجات التي تنطبق عليها شروط الاستفادة من التدابير الوقائية، هناك رأي قوي يناهز بأن تطبيق التدابير الوقائية على جميع بنود التعريفات الجمركية بشرط أن تنطبق عليها شروط التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية. وينطلق هذا الرأي من أنه من غير العملي التفاوض في معايير موضوعية (للامن الغذائي مثلاً) من أجل تحديد آلية التدابير الوقائية الخاصة، أو تحديد عدد ثابت من المنتجات التي تُطبق عليها الآلية أو الاعتماد على التحديد الذاتي لبنود التعريفات الجمركية التي تُطبق عليها الآلية. وهناك أيضاً قضية توسيع نطاق التغطية لتشمل المنتجات التي لا يتم إنتاجها في البلد ولكن قد تكون لها بدائل من المنتجات التي يتم إنتاجها بالبلد والتي قد تتعرض للضرر نتيجة للزيادة الحادة في الكميات التي يتم استيرادها ومنافسة هذه المنتجات للمنتجات المحلية و/أو انخفاض الأسعار.

وقد تبرر بعض البلدان التي يكون القطاع الزراعي فيها كبيراً ومتنوعاً الحاجة إلى تطبيق آلية التدابير الوقائية بالنسبة للعديد من المنتجات، عندما يؤخذ في الاعتبار العديد من المنتجات المستوردة المماثلة أو المنافسة التي لا ينتجها البلد بالضرورة، بينما قد تكون

وينطوي الاقتراح على أثرين إضافيين. أولهما، أن من الممكن عدم استفادة المنتجات الحساسة والمنتجات الخاصة من آلية التدابير الوقائية الخاصة لأن التخفيضات التي أجريت على التعريفات الجمركية كانت محدودة. وثانياً، أن هذا الاقتراح يترتب عليه أن البلدان الأقل نمواً لن يكون بوسعها الاستفادة من آلية التدابير الوقائية الخاصة لأنها لن تكون مضطرة إلى تخفيض تعريفاتها الجمركية، على الرغم من أن هذه البلدان قد تكون في حاجة إلى التدابير الوقائية أكثر من غيرها.

#### التحديد الذاتي للمنتجات و/أو بنود التعريفات الجمركية

في هذه الحالة، سيجري الحوار بشأن اختيار المنتجات أو بنود التعريفات الجمركية التي تُطبق عليها آلية التدابير الوقائية الخاصة في البلدان ذاتها. ومع ذلك، فإن ذلك يتطلب التوصل إلى اتفاق تفاوضي في المحافل متعددة الأطراف على عدد بنود التعريفات الجمركية أو المنتجات التي تُطبق عليها آلية التدابير الوقائية الخاصة.

لا توجد قيود على تغطية المنتجات



• وألا تؤدي إلى إساءة استعمال، مثل إعمالها بشكل متكرر.  
ولأن التطبيق التلقائي لآلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة من المتوقع أن يكون مماثلاً للتطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة الحالية، ينبغي أن تركز الدراسات الفنية التي تتناول آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة على تحليل التدابير الوقائية الخاصة الحالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتناول هذا القسم الجوانب الأربعة التالية للتطبيق التلقائي:

- التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة الحالية على أساس السعر وعلى أساس الكمية؛
- التعليقات على التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة الحالية على أساس السعر، لأغراض آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة؛
- التعليقات على التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة الحالية على أساس الكمية، لأغراض آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة؛
- وما إذا كان ينبغي أن يكون تطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة على أساس السعر فقط، أو على أساس الكمية فقط، أو كليهما.

حاجة البلدان الأخرى التي يكون القطاع الزراعي فيها صغيراً وأقل تنوعاً إلى آلية التدابير الوقائية أقل. ومن ناحية أخرى، يرى منتقدو اقتراح توسيع نطاق آلية التدابير الوقائية لتشمل جميع بنود التعريفية الجمركية أن هذه الآلية يمكن إساءة استخدامها، حيث ستطبق في حالات كثيرة في نفس الوقت، على الرغم من أن القرائن الدالة على الاستفادة من التدابير الوقائية الخاصة تشير إلى أن ذلك غير محتمل.

#### • مستويات التطبيق التلقائي

لا يشير الاتفاق الإطاري، كما لا تشير النصوص الرئيسية الأخرى المطروحة للتفاوض إلى أي شيء عن مستويات التطبيق التلقائي لآلية التدابير الوقائية الخاصة. وقد أكد العديد من الاقتراحات والبيانات التي أقيمت في منظمة التجارة العالمية بعض أو جميع الملامح الأساسية التي من المرغوب توافرها في آلية التدابير الوقائية الخاصة، وهي كما يلي:

- أن تكون بسيطة وشفافة؛
- أن يكون من السهل نسبياً إعمالها، أي ألا تترتب عليها أعباء إدارية ثقيلة؛
- إن يكون إعمالها كرد فعل على ظروف استثنائية في السوق؛
- أن تكون التدابير العلاجية مؤقتة في طبيعتها؛
- ألا تنقيد بشرط إثبات الضرر؛

#### الإطار 1: التدابير الوقائية الخاصة الحالية: مستويات التطبيق التلقائي على أساس الأسعار

$$\begin{aligned} \text{نفرض أن: } P_M &= \text{سعر الاستيراد الجاري "سيف" للشحنة (مقوماً بالعملة المحلية)} \\ P_T &= \text{مستوى سعر التطبيق التلقائي (متوسط السعر "سيف" في الفترة 1986-1988)} \\ D &= (P_T - P_M) / P_T \text{ (النسبة المئوية لانخفاض سعر الاستيراد إلى ما دون سعر التطبيق التلقائي).} \end{aligned}$$

وطبقاً للفقرة 5 من المادة 5، من اتفاقية الزراعة، يجوز فرض رسم جمركي إضافي، بحسب القيمة (t)، طبقاً للجدول التالي:

- (أ) إذا كانت D أقل أو تساوي 10 في المائة ← الرسم الجمركي الإضافي (t) = صفر
- (ب) إذا كانت D أكبر من 10 في المائة ولكنها أقل من أو تساوي 40 من سعر التطبيق التلقائي ← فإن الرسم الجمركي الإضافي =  $0,27 - (P_T/P_M) 0,3$
- (ج) إذا كانت D أكبر من 40 في المائة ولكنها أقل من أو تساوي 60 من سعر التطبيق التلقائي ← فإن الرسم الجمركي الإضافي =  $0,39 - (P_T/P_M) 0,5$
- (د) إذا كانت D أكبر من 60 في المائة ولكنها أقل من أو تساوي 75 من سعر التطبيق التلقائي ← فإن الرسم الجمركي الإضافي =  $0,47 - (P_T/P_M) 0,7$
- (هـ) إذا كانت D أكبر من 75 في المائة من سعر التطبيق التلقائي ← فإن الرسم الجمركي الإضافي =  $0,52 - (P_T/P_M) 0,9$

مثال: لنفرض أن سعر التطبيق التلقائي هو 120 دولاراً للوحدة وأن سعر الاستيراد "سيف" هو 60 دولاراً. فلما كان سعر الاستيراد يساوي 50 في المائة من سعر التطبيق التلقائي، تنطبق الحالة (ج). وبالتالي، يمكن فرض رسم جمركي إضافي يعادل 28 في المائة من سعر الاستيراد "سيف"، وبذلك يرتفع سعر السلعة المستوردة إلى 76,8 دولار.

لا يمكن فرض الرسم الجمركي الإضافي إلا على الشحنة المعنية، ولا يمكن تطبيقه على الواردات التي تدخل ضمن حصص التعريفية الجمركية.

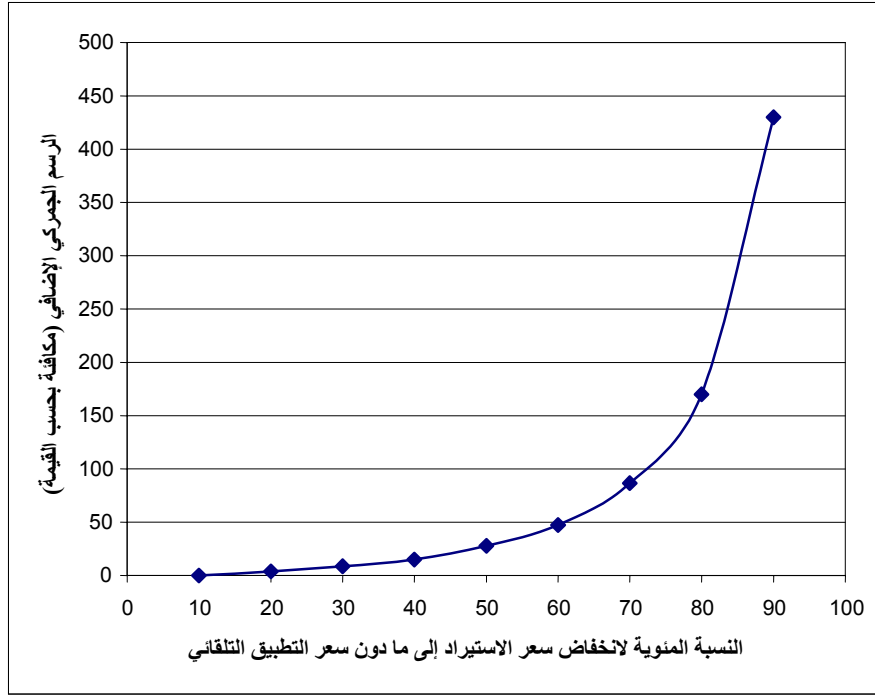
مستوى التعريف المطبقة، على درجة انخفاض سعر الاستيراد عن مستوى سعر التطبيق التلقائي (انظر الإطار 1 للاطلاع على الصيغة والشكلين 2 و 3 للاطلاع على التوضيح البياني). وكلما ازداد انخفاض سعر الاستيراد إلى ما دون مستوى سعر التطبيق التلقائي، ارتفع الرسم الجمركي الإضافي الذي يمكن تطبيقه. ومع ذلك، فإن الرسم الجمركي الإضافي لا يُعوّض الانخفاض في سعر الاستيراد بالكامل.

التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة الحالية على أساس السعر وعلى أساس الكمية

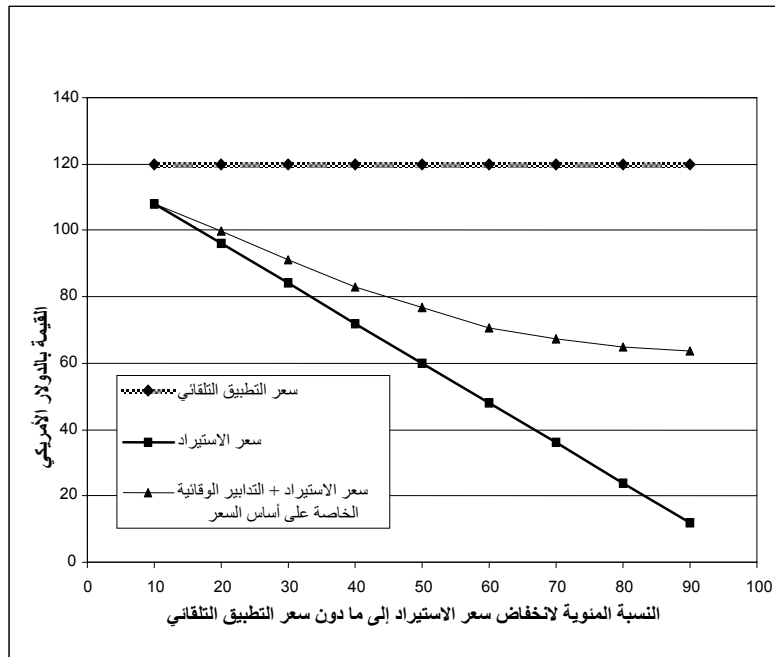
التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة الحالية على أساس السعر

بموجب تطبيق التدابير الوقائية الخاصة الحالية على أساس السعر، يكون سعر التطبيق التلقائي هو متوسط قيمة الوحدة بحساب "سيف" خلال فترة الأساس 1986-1988، مقوماً بالعملة المحلية. ويتوقف المستوى المسموح به للرسم الجمركي الإضافي، الذي يضاف إلى

الشكل 2: توضيح بياني لتطبيق التدابير الوقائية الخاصة على أساس السعر - فرض رسم جمركي إضافي استناداً إلى التدابير الوقائية الخاصة



الشكل 3: توضيح بياني لتطبيق التدابير الوقائية الخاصة على أساس السعر - تأثير تطبيق التدابير الوقائية الخاصة على أساس السعر على سعر الاستيراد، على افتراض أن سعر التطبيق التلقائي 120 دولاراً



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2002.

تعليقات على التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة الحالية على أساس السعر لأغراض آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة

من المنفق عليه عموماً أن آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة ينبغي أن تستجيب لحالات الانخفاض قصير الأجل في الأسعار إلى ما دون عتبة مستوى التطبيق التلقائي، وليس لحالات انخفاض الأسعار طويل الأجل. والمعلم الرئيسي الذي يضمن ذلك هو السعر المرجعي المطبق في أعمال التدابير الوقائية الخاصة الحالية. وتتحدد الأسعار المرجعية في التدابير الوقائية الخاصة الحالية عند مستوى متوسط أسعار الواردات في الفترة 1986 - 1988. والسعر المرجعي المرتفع، قياساً على سعر الاستيراد الساري، يكون تأثيره التقليل من فرص التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة، والعكس بالعكس. وتنشأ المشكلة عندما لا تكون هناك علاقة بين الأسعار السارية والأسعار المرجعية الثابتة. ولذلك، طُرحت بعض الاقتراحات من أجل أسعار مرجعية أكثر واقعية لتطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة، من بينها، على سبيل المثال، تحديث الأسعار الأساسية بصفة دورية (كان يكون ذلك كل أربع أو خمس سنوات) أو استعمال المتوسطات المتحركة.<sup>(10)</sup>

وقد تم استعراض عدد من الاحتمالات<sup>(11)</sup> من بينها: اتجاهات الأسعار والمتوسطات المتحركة على مدى فترات زمنية مختلفة؛ ومتوسط الأسعار في فترة الأساس؛ وسعر السنة السابقة؛ ومتوسط الحد الأدنى لتكلفة الإنتاج التي يتحملها المصدرون الأکفاء في العالم.

وعلى الرغم من بساطة سعر فترة الأساس فإنه لا يتضمن الاتجاهات السعرية طويلة الأجل، وما لم يتم تحديثه دورياً طبقاً لقاعدة مناسبة فإن ذلك يمكن أن يعزل المنتجين عن التغيرات طويلة الأجل في الأسعار العالمية، كما أنه قد يؤدي إلى أعمال التدابير الوقائية بشكل غير مناسب.

وعلى النقيض من ذلك، فإن المتوسطات المتحركة واتجاهات الانحدار تتضمن الاتجاهات طويلة الأجل لانخفاض أسعار السلع، على الرغم من وجود بعض القضايا العملية الواجب مراعاتها في كلا النوعين من الأسعار المرجعية. وتكمن ميزة الاتجاهات السعرية طويلة الأجل في أنها تعكس تكاليف الفرصة في المدى البعيد فيما يتعلق بالإنتاج المحلي، ولكنها لا تضمن بقاء الأسعار في المستقبل على الاتجاه التاريخي. أما في حالة الاتجاهات السعرية قصيرة الأجل، فكما كان الاتجاه أكثر حساسية للانحرافات - التي تكون حادة ولكنها قصيرة في الأسعار - فإنه لا يمثل تكاليف الفرصة في المدى البعيد فيما يتعلق بالإنتاج المحلي.

وعلى الرغم من جاذبية المتوسط المتحرك كوسيلة للتخفيف من التقلبات السعرية، فإنه يُسفر عن بعض النتائج التي لا تتوافق مع هدف توفير الحماية ضد الانخفاض الاستثنائي في الأسعار. وعلى

التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة الحالية على أساس الكمية

بموجب تطبيق التدابير الوقائية الخاصة الحالية على أساس الكمية، يتم تحديد الكمية التي تستوجب التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية من واقع: (1) متوسط الواردات الفعلية خلال السنوات الثلاث السابقة؛ (2) نصيب الواردات في الاستهلاك المحلي خلال نفس الفترة؛ (3) والتغيير الكمي المطلق في الاستهلاك خلال أحدث السنوات التي تتوافر بشأنها بيانات (انظر الإطار 2). ويكون مستوى التطبيق التلقائي أعلى (وبالتالي تكون احتمالات الاستفادة من التطبيق التلقائي منخفضة)، كلما كان المستوى المتوسط للواردات خلال السنوات الثلاث أعلى، وكلما كان نصيب الواردات في الاستهلاك المحلي أدنى، وكلما كان معدل النمو في الاستهلاك المحلي أسرع. ولا يجوز أن يتجاوز الرسم الجمركي الإضافي نسبة 30 في المائة من مستوى الرسوم الجمركية العادية السارية المفعول في السنة التي يتم فيها أعمال التدابير الوقائية الخاصة، ولا يجوز فرض هذا الرسم بعد انتهاء السنة التي فرض فيها، ولا يمكن تطبقه على الواردات التي تدرج ضمن حصص التعريفية الجمركية.

#### الإطار 2: المستويات الكمية للتطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة الحالية على المنتجات الزراعية

طبقاً للفقرة 4 من المادة 5، من اتفاقية الزراعة، يجوز فرض الرسم الجمركي الإضافي في أي سنة يزيد فيها الحجم المطلق للواردات (M) المستوى الأساسي للتطبيق التلقائي (x) مضروباً في متوسط كمية الواردات خلال السنوات الثلاث السابقة التي تتوافر عنها بيانات (M)، والحجم المطلق للتغير في الاستهلاك المحلي من المنتج المعني في أحدث سنة تتوافر عنها بيانات مقارنة بالسنة السابقة (y). ويتم التعبير عن ذلك بلغة الجبر كما يلي:

$$M_T = \bar{M}x + y$$

حيث،  $M_T$  تمثل مستوى الواردات الذي يستوجب التطبيق التلقائي، ويتم تحديد x (المستوى الأساسي للتطبيق التلقائي) وفق الجدول التالي استناداً إلى نصيب الواردات في الاستهلاك المحلي خلال السنوات الثلاث السابقة (S).

وهكذا:

$$x = 125 \text{ في المائة، إذا كانت } S \leq 10 \text{ في المائة}$$

$$x = 110 \text{ في المائة، إذا كانت } S \leq 30 \text{ في المائة}$$

$$x = 105 \text{ في المائة، إذا كانت } S \text{ أعلى من } 30 \text{ في المائة.}$$

وعلى سبيل المثال، فإذا كان نصيب الواردات في الاستهلاك المحلي خلال السنوات الثلاث السابقة 7 في المائة، عندئذ فإن x تساوي 1,25. وبالتالي، يمكن فرض الرسم الجمركي الإضافي إذا تجاوزت الواردات الجارية (M) الكمية التي تستوجب التطبيق التلقائي ( $M_T$ )، أي:

$$\text{تكون } M \text{ أعلى من } M_T \text{ حيثما تكون } M_T = 1,25M + y$$

ولا يتجاوز الحد الأقصى للرسم الجمركي الإضافي نسبة 30 في المائة من مستوى الرسوم الجمركية العادية السارية المفعول في السنة التي يتم فيها أعمال التدابير الوقائية الخاصة، ولا يجوز فرض هذا الرسم بعد انتهاء السنة التي فرض فيها، ولا يمكن تطبقه على الواردات التي تدرج ضمن حصص التعريفية الجمركية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2002.

(10) لاحظ أنه على النقيض من ذلك، فإن بعض المعلمات في تطبيق التدابير الوقائية الخاصة على أساس السعر يتم تحديثها، مثل استعمال مستويات الواردات خلال أحدث ثلاث سنوات. كذلك، يناقش (2002) Ruffer and Vergano التحديث الدوري للأسعار المرجعية في تطبيق التدابير الوقائية الخاصة.

(11) انظر على سبيل المثال (2004) Valdés and Foster.

أن تكون أقل انفتاحاً.<sup>(12)</sup> وعلى سبيل المثال، كانت الأغذية المستوردة تمثل 10 في المائة من مجموع الاستهلاك في البلدان التي ترتفع فيها نسبة الجوع (البلدان التي تتجاوز فيها نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية 15 في المائة) بينما تجاوزت الواردات الغذائية 25 في المائة من الاحتياجات في البلدان التي تتمتع بدرجة أعلى من الأمن الغذائي (FAO, 2003c). وطبقاً لصيغة التدابير الوقائية الخاصة الحالية، يكون عامل التدرج بالنسبة للمجموعة الأولى من البلدان 1,25، بينما يكون 1,10 أو 1,05 فقط بالنسبة للمجموعة الثانية<sup>(13)</sup>.

وهكذا تتضمن التدابير الوقائية الخاصة الحالية مكافأة ضمنية "للانفتاح". ومن ناحية أخرى، فإن آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة غالباً ما ترتبط بالاهتمامات الخاصة بانعدام الأمن الغذائي. وإذا كان الأمر كذلك، قد يكون هناك مبرر للتخلص من هذا التحيز. ويمكن أن يتحقق ذلك بطريقتين داخل الصيغة - أولاً، بإلغاء أو تخفيض معامل التدرج،  $x$ ، وثانياً، بعكس عوامل التدرج في صيغة التدابير الوقائية الخاصة الحالية لكي تصبح الصيغة في صالح القطاعات الفرعية التي تكون درجة الانفتاح فيها منخفضة.

*الصيغة متحيزة حيثما يرتفع الاستهلاك: في صيغة أعمال التدابير الوقائية الخاصة،  $M_{trigr} = M_{avg} * x + \Delta C$ ، يتم تعريف الحد  $\Delta C$  على أنه  $(C_t - C_{t-1})$  أو حدوث تغيير في مستوى الاستهلاك. وهذا يعني أنه حيثما تكون قيمة الحد  $\Delta C$  إيجابية، أو يكون الاستهلاك الجاري أعلى من استهلاك السنة السابقة، يرتفع مستوى التطبيق التلقائي، وبالتالي تتضاءل فرصة أعمال التدابير الوقائية. ومن المفترض أن الغرض من إضافة هذه الحد في الصيغة هو الحيلولة دون أعمال التدابير الوقائية الخاصة عندما تُعوّض الزيادة في الواردات أي نقص في الإنتاج المحلي. ومع ذلك، فمن الصعب تصور سيناريو تقوم فيه الحكومة برفع التعريفات الجمركية وإعمال التدابير الوقائية في وقت يوجد فيه عجز في الإنتاج ويكون من اللازم فيه تشجيع الواردات، وليس الحد منها، للمحافظة على مستويات الاستهلاك. وبالتالي، قد يبدو أن من غير الضروري إضافة الحد  $\Delta C$  للحيلولة دون إساءة استخدام الآلية. وعلى الرغم من وجود تباين كبير في اتجاهات استهلاك المنتجات الزراعية بين البلدان، فمن الممكن أن تكون الصيغة متحيزة بدرجة ما ضد البلدان الأقل نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض في حالة المنتجات الزراعية لأن اتجاهات استهلاكها من الأغذية تكون إيجابية في العادة وغالباً ما يكون هذا الاتجاه قوياً -*

سبيل المثال، يمكن أن يؤدي المتوسط المتحرك إلى فرض رسوم إضافية في بعض السنوات عندما تكون الأسعار المحلية أعلى من أسعار الاتجاه، وبالمثل توجد بعض الفترات التي لا يؤدي فيها المتوسط المتحرك إلى تطبيق رسوم إضافية على الرغم من كون الأسعار أقل من الاتجاه.

والسعر المرجعي القائم على اتجاه الانحدار يساعد على تلافى هذه الصعوبة المرتبطة بالمتوسطات المتحركة. ومع ذلك، فإن الاتجاه الحقيقي في المستقبل لا يكون معلوماً كما أن رصد السعر التاريخي لا يعد مؤشراً كاملاً على تكاليف الفرصة في المستقبل. وهذا يدل على أن السعر المرجعي القائم على اتجاه الانحدار لا بد من حسابه بصفة دورية، إن لم يكن سنوياً. ويمكن القول أيضاً إن مؤشرات الانحدار التي يُعاد حسابها تتناقض مع فكرة الاتجاه طويل الأجل، لأن خط الانحدار في العينة سوف يتغير كلما تم إدخال بيانات جديدة.

والمبدأ الذي ينبغي الاحتكام إليه في اختيار السعر المرجعي هي ضرورة تجنب التدخل المفرط في السوق العالمية عن طريق تحديد سعر يكون منخفضاً بما فيه الكفاية لتغطية الأسعار شديدة الانخفاض التي تهدد بتعريض المنتجين المحليين للضرر. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري إدخال تعديلات دورية على مستوى التطبيق التلقائي بحيث تعكس الاتجاهات طويلة الأجل في أسعار السلع وبما يسمح بدرجة معقولة من انتقال التغيرات التي تطرأ على الأسعار العالمية إلى السوق المحلية.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن صيغة التدابير الوقائية الخاصة الحالية على السعر معقدة بدون ضرورة. ولأشك في أن من الممكن وضع صيغة واحدة أبسط تحل محل الاستعمال الحالي لخمس مستويات، مع المحافظة في نفس الوقت على المبدأ الأساسي وهو أن التدابير العلاجية (التعريفات الإضافية) ينبغي أن تتغير مع عمق الانخفاض في الأسعار.

*تعليقات على التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية الخاصة الحالية على أساس الكمية، لأغراض آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة*

تتضمن صيغة تطبيق التدابير الوقائية الخاصة الحالية على أساس الكمية بعض المتغيرات بالإضافة إلى كمية الواردات، هي التغير في الاستهلاك ودرجة تغلغل الواردات في الأسواق. ونتيجة لذلك، تعد هذه الصيغة معقدة، وهناك مجال لتبسيطها لأغراض آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة.

ولكي يتسنى ذلك، لا بد من الإلمام بمدى أهمية دور المتغيرات المختلفة ومعلوماتها:

الصيغة متحيزة ضد البلدان التي تكون درجة انفتاحها منخفضة: ففي صيغة الأعمال التلقائي للتدابير الوقائية،  $M_{trigr} = M_{avg} * x + \Delta C$ ، يختلف عامل التدرج،  $x$ ، باختلاف درجة الانفتاح. وبالتالي، فحيثما تكون درجة الانفتاح منخفضة، تكون قيمة  $x$  كبيرة (كأن تكون 1,25) ولذلك تكون فرصة إعمال التدابير الوقائية الخاصة أقل. وبمعنى آخر، هذه الصيغة متحيزة (من حيث فرصة إعمال التدابير الوقائية الخاصة الحالية) ضد المنتجات والبلدان التي تكون درجة الانفتاح بالنسبة لها منخفضة. وبالنسبة لتشكيلة كبيرة من السلع الزراعية، وخصوصاً المنتجات الغذائية، تميل البلدان الأقل نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض إلى

(12) لا يرجع ذلك إلى تفصيل النظام التجاري القائم على الاكتفاء الذاتي ولكنه يكون نتيجة لانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية - فكلما كان البلد فقيراً مال إلى الاعتماد على نفسه لقلة قدرته على شراء (استيراد) السلع والخدمات.

(13) أُبديت ملاحظة مماثلة في بيان صدر أخيراً لمجموعة الثلاثة والثلاثين (2004، G-33، الفقرة 21) على النحو التالي: "وعلاوة على ذلك، فإن مستوى التطبيق التلقائي أقل حساسية للمستويات المنخفضة من الواردات بما يترتب على ذلك من أنه عندما تكون الإمدادات الغذائية الفطرية قائمة إلى حد كبير على الإنتاج المحلي، ينبغي أن ترتفع الواردات إلى ما يتجاوز 25 في المائة في سنة واحدة لكي يمكن إعمال التدابير الوقائية. ومع ذلك، فمن منظور الأمن الغذائي في البلدان النامية، غالباً ما تكون هذه الأوضاع هي أكثر الأوضاع حساسية، وهذه العتبة المرتفعة لإعمال التدابير تقيد بشدة من تجاوبها مع الظروف الخاصة للبلدان النامية."

ولقد قيل<sup>(14)</sup> إن تطبيق التدابير الوقائية على أساس الكمية ينبغي ألا يكون هو الأساس في سياسة التدابير الوقائية لأن ذلك، عندما لا يرتبط بالضرورة بالأسعار المنخفضة، لا يكون متوافقاً مع مبدأ حماية القطاعات التي يمكن أن تكون منافسة للواردات. وعلى الرغم من أن ميزة استخدام التدابير الوقائية على أساس الكمية أنها تستند إلى وقائع يمكن التأكد من صحتها، فإن الضرر الذي يتعرض له القطاع المحلي لا يتأتى من كمية الواردات، بل من حدوث انخفاض في صافي الدخل الذي يحصل عليه المنتجون المحليون نتيجة لانخفاض الأسعار. ومن أمثلة ذلك حدوث ارتفاع حاد في الواردات نتيجة لنقص المحصول المحلي، حيث يمكن أن ترتفع الأسعار المحلية في الوقت الذي ترتفع فيه الواردات، ولذلك يكون من الصعب تبرير فرض رسوم إضافية على أساس المحافظة على الحد الأدنى للسعر الذي يقبل به البائع بغية الإبقاء على النشاط الاقتصادي. ففي هذه الحالة، لا يمكن أن يوضح تطبيق التدابير الوقائية على أساس الكمية مدى الضرر الذي يتعرض له هذا النشاط - وهو الضرر الذي ينبغي التحقق من وقوعه. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادات الحادة في كمية الواردات كثيراً ما تعقب حدوث انخفاض في الأسعار. وعلى النقيض من ذلك، فإن انخفاض السعر "سيف" يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار التي يحصل عليها المنتجون المحليون، حتى قبل حدوث الزيادات الحادة في الواردات.

وتعرض التدابير الوقائية العامة التي تطبقها منظمة التجارة العالمية للزيادات الحادة في الواردات فقط، ولا تتعرض لانخفاض أسعار الواردات. أي أن التدابير الوقائية يمكن إعمالها فقط عند حدوث زيادة حادة في الواردات. وقد أوضح بعض الأعضاء في المفاوضات الزراعية الجارية التي تجريها منظمة التجارة العالمية أن التدابير الوقائية القائمة على الأسعار ليست شفافة ومن الصعب رصدها لأن الحكومات يمكن أن تتلاعب بالأسعار. وليس هناك تفسير للأسباب التي تجعل ذلك مقصوراً على الأسعار ولا ينسحب على كمية الواردات.

#### • التدابير العلاجية

تشير كلمة "العلاج" أو "الإجراء" إلى الاستجابة، أي ما هو الإجراء الذي ينبغي اتخاذه لدى الوصول إلى مستوى التطبيق التلقائي للتدابير الوقائية - مثل تطبيق رسم جمركي إضافي، أو تغيير التعريف المطبقة على الحصة، أو تقييد الكميات - وإلى أي مدى، أي نسبة الرسم الجمركي الإضافي.

ففي حالة تطبيق التدابير الوقائية الخاصة على أساس السعر، يختلف الرسم الجمركي الإضافي باختلاف مدى انخفاض السعر إلى ما دون المستوى المحدد لإعمال التدابير الوقائية، كما هو مبين في الشكل 2. وقد صُممت استجابة التدابير الوقائية الخاصة الحالية لتعويض جزء فقط من الانخفاض في السعر. وعلى سبيل المثال، تكون التعريفات الإضافية بمعدل 4 في المائة عندما يكون الانخفاض في السعر بنسبة 20 في المائة، ويكون الرسم الجمركي بمعدل 15 في المائة عندما يكون الانخفاض في السعر بنسبة 40 في المائة، وبمعدل 100 في المائة عندما يكون الانخفاض في السعر بنسبة 72 في المائة. ويتصاعد الرسم

لأسباب تتعلق بالسكان ونمو الدخل - بينما قد يكون استهلاك الأغذية مستقرًا أو ربما يكون في تناقص في البلدان الغنية.

الصيغة ترفع مستوى التطبيق التلقائي بالنسبة للواردات عندما تكون إحصاءات الاستهلاك ناقصة: فقد جاء في المادة 5 من اتفاقية الزراعة أنه حيثما لا تكون بيانات الاستهلاك متوافرة، وبالتالي يتم تجاهل الحد  $\Delta C$  في الحسابات، ينبغي استعمال عامل التدرج الأعلى،  $(x = 1.25)$ . وبالتالي، تنخفض إمكانية إعمال التدابير الوقائية. ويكون ذلك ضد مصلحة الكثير من أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لجمع إحصاءات الاستهلاك خلال فترة قصيرة - وهي الإحصاءات اللازمة لإعمال التدابير الوقائية.

هل ينبغي أن يكون التطبيق على أساس السعر فقط، أو على أساس الكمية فقط، أو كليهما؟

لم يتم إجراء تحليلات دقيقة بشأن اختيار أو تفضيل تطبيق التدابير الوقائية على أساس السعر أو على أساس الكمية بالنسبة للبلدان المختلفة وبالنسبة للسلع المختلفة. ولقد كان التطبيق على أساس السعر هو الأكثر شيوعاً في التدابير الوقائية الخاصة الحالية. وعلى سبيل المثال، فخلال الفترة 1995-2000، بلغ عدد حالات تطبيق التدابير الوقائية الخاصة 743 حالة، وكان تطبيقها في أكثر من 500 حالة، أو 67 في المائة من مجموع الحالات، على أساس السعر وكانت النسبة المتبقية على أساس الكمية. وفي تجربة البلدان النامية التي سبق الحديث عنها، كان ما يقرب من 55 في المائة من الحالات على أساس الكمية وكانت النسبة المتبقية على أساس السعر. وكانت تايبيه الصينية وحدها تمثل 84 في المائة من حالات تطبيق التدابير الوقائية على أساس الكمية - وعند استبعاد هذه البيانات يكون أكثر من 80 في المائة من حالات تطبيق التدابير الوقائية على أساس السعر. وهكذا، يتبين أن تطبيق التدابير الوقائية على أساس السعر كان شائعاً نسبياً على العموم، بينما استُخدمت التدابير الوقائية على أساس الكمية أيضاً على نطاق واسع.

وكثيراً ما يُنظر إلى مبيعات الصادرات المستهدفة، سواء كانت بدعم أو بدون دعم، على أنها من المصادر المحتملة لحدوث زيادات حادة في الواردات دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى انخفاض الأسعار العالمية أو أسعار الواردات. فحيثما يوجد دعم للصادرات، قد يوجه المُصدّر مبيعاته إلى بلد معين أو منطقة معينة لأسباب تجارية استراتيجية، متحملاً من جراء ذلك بعض الخسائر، وإن كان سيعوضها عن طريق دعم الصادرات. كذلك فإن السلوك التجاري "الكيدي" يمكن أن يخلق أيضاً وضعاً يؤدي إلى زيادة حادة في الواردات دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى انخفاض أسعار الصادرات. ومن الحجج الأخرى التي كثيراً ما تُساق تبريراً للزيادة الحادة في الواردات تقييد تطبيق التعريف العادية للحد من الزيادة في الواردات. ويمكن أن يحدث ذلك عندما تكون المعلومات الخاصة بأسعار الواردات غير متوافرة أو عندما تكون الإدارة الجمركية في البلد المعني سيئة بما يترتب على ذلك من تقليل قيمة الواردات في الفواتير. وفي هذه الحالات، قد لا تكون التعريفات فعالة في الحد من الزيادة الحادة للواردات.

(14) Valdés and Foster (2004).

عن متوسط الواردات خلال آخر ثلاث سنوات ممثلة تتوافر عنها إحصاءات، ما لم يقدم العضو ما يثبت ضرورة اعتماد مستوى آخر لمنع الضرر الشديد أو علاجه<sup>(15)</sup> ويمكن أن يكون هذا المبدأ التوجيهي مفيداً بالنسبة لآلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة، بما في ذلك تحديد مستوى أعمال التدابير الوقائية على أساس الكمية، في حالة التوصل إلى اتفاق على ضرورة وجود نص على فرض قيود كمية أيضاً.

ومن بين المَعْلَمَات العامة التي اقترحتها مجموعة الثلاثة والثلاثين لتوجيه المفاوضات بشأن أنماط وأساليب آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة أن يُنظر إلى الرسوم الجمركية الإضافية والقيود الكمية على أنها تدابير للتخفيف من الزيادات الحادة في الواردات وانخفاض الأسعار. ومع ذلك، فقد اعترضت بعض البلدان على ذلك، وكانت الحجة الرئيسية التي تدرعت بها هذه البلدان هي أن القيود الكمية ستكون بمثابة خطوة تراجع في سياق منظمة التجارة العالمية.

ما هو المستوى المرغوب للتدابير العلاجية؟

يصل مستوى التدابير العلاجية في حالة تطبيق التدابير الوقائية الخاصة الحالية على أساس الكمية إلى ثلث التعريف السارية، بينما ترتفع الرسوم الإضافية<sup>(16)</sup> بحسب عمق الانخفاض في حالة تطبيق التدابير الوقائية الخاصة على أساس السعر. فهل تعد هذه المستويات للتدابير العلاجية مناسبة أيضاً لأغراض آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة؟ ليست هناك قاعدة قياسية أو مبادئ توجيهية خاصة من وجهة نظر النظرية الاقتصادية بشأن المستوى المرغوب للتدابير العلاجية. وعلى الرغم من أن المبدأ التوجيهي الوحيد الوارد في اتفاقية التدابير الوقائية - وهو أنه ينبغي "ألا يطبق العضو التدابير الوقائية إلا بالقدر الضروري لمنع حدوث ضرر شديد أو علاج ذلك الضرر، ولتيسير التكيف" - مبدأ منطقي فإنه لا يوفر إلا القليل من البصيرة فيما يتعلق بالتنفيذ.

وفي حالة التدابير العلاجية بموجب التدابير الوقائية على أساس السعر، فإن الرسوم الجمركية الإضافية تُعوّض جزءاً فقط من الانخفاض في السعر. وعلى سبيل المثال، تكون التعريف الإضافية بمعدل 4 في المائة عندما يكون الانخفاض في السعر بنسبة 20 في المائة، وبمعدل 15 في المائة عندما يكون الانخفاض في السعر بنسبة 40 في المائة، وبمعدل 100 في المائة عندما يكون الانخفاض في السعر بنسبة 72 في المائة. وبمعدل 170 في المائة عندما يبلغ الانخفاض في السعر 80 في المائة، وهكذا. وبمعنى آخر، أن هذه الصيغة غير خطية من حيث أن الرسوم الإضافية تكون منخفضة نسبياً إذا كان الانخفاض في السعر قليلاً، أي إذا كان في حدود 40-50 في المائة، وبعد ذلك تتصاعد الرسوم الإضافية. فهل من المرغوب أيضاً أن يكون هذا الملمح موجوداً في آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة؟

ومن الصعب جداً تحديد مستوى معين للتعويض يكون الأكثر ملائمة لمجموعة من البلدان والسلع. والقضية هنا هي معرفة درجة

الجمركي الإضافي إلى أن يصل إلى 170 في المائة عندما يبلغ الانخفاض في السعر 80 في المائة أو أكثر. ولما كان من المفترض أن التدابير الوقائية الخاصة يمكن إعمالها فقط عندما تكون التعريف المرهوبة لدى منظمة التجارة العالمية غير كافية لعلاج المشكلة، ينبغي أن يساوي مجموع التعريف المطبقة في العادة فئة التعريف الجمركية المرهوبة مضافاً إليها الرسم الإضافي طبقاً للتدابير الوقائية الخاصة. وعلى سبيل المثال، فإذا كانت الفئة المرهوبة بمعدل 50 في المائة وكان الانخفاض في السعر بنسبة 40 في المائة، يكون مجموع الرسوم المطبقة بمعدل 65 في المائة.

وفي حالة تطبيق التدابير الوقائية الخاصة على أساس الكمية، لا يجوز فرض أي رسم جمركي إضافي إلا بمستوى لا يتجاوز ثلث مستوى الرسم الجمركي العادي الساري المفعول في السنة التي يُتخذ فيها ذلك التدبير". وهكذا، فإن كون هذا الرسم الإضافي ثابتاً - بغض النظر عن عمق المشكلة - يعد من الملامح المهمة التي تميز التدابير العلاجية في حالة أعمال التدابير الوقائية الخاصة سواء على أساس السعر أو على أساس الكمية. وقد يؤثر ذلك على الاختيار بين نوعي التدابير الوقائية في حالة وجود ظروف ينطبق عليها النوعان في آن واحد. وعلاوة على ذلك، فلما كان الرسم الجمركي الإضافي يُفرض في حالة تطبيق التدابير الوقائية بحسب السعر على أساس كل شحنة، لا تصبح المستويات الفعلية للرسوم الإضافية معلومة إلا بعد تطبيقها. ومن ناحية أخرى، فإن الرسم الجمركي الإضافي يصل على الدوام إلى ثلث مستوى الرسم الجمركي العادي في حالة تطبيق التدابير الوقائية على أساس الكمية.

وقد برزت القضيتان التاليتان في المقترحات المعروضة للتفاوض:

- هل ينبغي أن تكون التدابير العلاجية على شكل تعريف جمركية عادية فقط، أم أنها ينبغي أيضاً أن تأخذ شكل فرض قيود كمية؟
- ماذا يمكن أن يكون عليه المستوى المرغوب للتدابير العلاجية؟

هل يُكتفي بتطبيق التعريف العادية فقط أو تطبيق قيود كمية إضافية؟  
التدابير العلاجية، طبقاً للتدابير الوقائية الخاصة الحالية، هي تعريف جمركية عادية إضافية - وليس هناك أي نص يشير إلى فرض قيود كمية. وعلى النقيض من ذلك، فإن التدابير العلاجية العامة التي تطبقها منظمة التجارة العالمية (مكافحة الإغراق، والتدابير التعويضية والتدابير الوقائية في حالات الطوارئ) تسمح بفرض قيود كمية. ولهذا السبب، ربما طالبت بعض المقترحات بأن يكون خيار تطبيق القيود الكمية متاحاً في حالة آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة أيضاً.

وتنص المادة 5-1 من اتفاقية التدابير الوقائية على ألا يطبق العضو التدابير الوقائية إلا بالقدر الضروري لمنع حدوث ضرر شديد أو لعلاج ذلك الضرر، ولتيسير التكيف. وبالتالي، لا تتحدث المادة عن أي مستوى للتدابير العلاجية. وفضلاً عن ذلك، تقول الاتفاقية إنه في حال استخدام قيد كمي ينبغي أن لا تؤدي هذه التدابير إلى خفض كميات الواردات عن مستواها في فترة حديثة أي

(15) يلاحظ أن التدبير الوقائي المؤقت ينبغي بدلاً من ذلك أن يأخذ شكل زيادات في التعريف الجمركية.

(16) هذا الرسم إضافي إلى مستوى التعريف المطبقة.

على أساس السعر. والقضية هنا هي قضية عدم وجود تماثل بين التدابير العلاجية في الحالتين والأساس النظري الذي تقوم عليه. ويتمثل الجانب النظري لذلك في العلاقة بين مستوى التدابير العلاجية (الرسوم الإضافية) والفجوة بين الواردات الفعلية ومستوى الأساس بالنسبة للواردات. فهل من اللازم فرض رسوم جمركية تصاعديّة للحد من استمرار الزيادة الحادة في الواردات؟ لا توجد إجابة سهلة على هذا السؤال، ويمكن لكلا الطرفين تقديم حجج مؤيدة لوجهة نظر كل منهما. ومن الصعب تعديل صيغة تطبيق التدابير الوقائية الخاصة على أساس الكمية لكي تستوعب هذا العنصر، إذا تم الاتفاق على أن مستوى التدابير العلاجية ينبغي أن يكون متفاوتاً بحسب عمق الزيادة في الواردات. وعلى سبيل المثال، يمكن رفع مستوى التدابير العلاجية بشكل تصاعدي بالنسبة للنطاقات الثلاثة أو الأربعة التي تميز عمق الزيادة في الواردات، كما هو الحال في تطبيق التدابير الوقائية الخاصة على أساس السعر.

#### • مدة تطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة

التدبير الوقائي الخاص بحكم تعريفه هو أداة مؤقتة المقصود منها علاج مشاكل ذات طبيعة مؤقتة. وبموجب قواعد تطبيق التدابير الوقائية الخاصة الحالية، يكون التدبير المتخذ ساري المفعول إلى نهاية السنة التقويمية التي تم إعمالها فيها، وهذا يمكن أن يعني اثني عشر شهراً في حالة إعمال التدابير الوقائية الخاصة في أول يناير/كانون الثاني، أو لمدة يوم واحد فقط في حالة إعمال التدابير الوقائية الخاصة يوم 30 ديسمبر/كانون الأول. ويمكن إعمال التدابير الوقائية الخاصة ثانية في بداية السنة التالية لو أمكن تبرير ذلك ببيانات جديدة. وتوجد بعض الحالات التي طُبقت فيها التدابير الوقائية الخاصة على بعض المنتجات على أساس مستمر، أي كل سنة منذ 1995. ومن المرغوب فيه عموماً تلافي ذلك لأنه يعطي الانطباع بأن المشكلة ليست ذات طابع مؤقت وبالتالي لا يمكن أن يكون الحل هو إعمال التدابير الوقائية الخاصة.

وثمة سؤالان يطرحان نفسيهما هنا. أولهما، كم ينبغي أن تكون مدة تطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة في حالة إعمالها؟ والسؤال الثاني هو كم ينبغي أن يكون المجموع الكلي لفترة تطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة (أو عدد مرات تطبيقها) بالنسبة لنفس السلعة؟ بالنسبة للسؤال الأول، لا يبدو أن هناك مشكلة خاصة فيما يتعلق بمدة تطبيق التدابير الوقائية الخاصة الحالية، أي إلى نهاية السنة التقويمية. ومع ذلك، يمكن هنا النظر في بعض الخيارات. فعلي سبيل المثال، لا يوجد سبب يجعل نهاية السنة التقويمية هي نهاية فترة تطبيق التدابير المتخذة. ولذلك، يمكن أن تكون مدة تطبيق تدابير معينة هي ستة أشهر أو تسعة أشهر أو اثنا عشر شهراً، من تاريخ بدء سريان هذه التدابير، بدلاً من وقف العمل بها بشكل مفاجئ في نهاية ديسمبر/كانون الأول. وربما تكون هذه القاعدة قد تأثرت بالاعتبارات الإحصائية أو بموعد تقديم البلاغات.

وبالنسبة للسؤال الثاني، يمكن للمرء أن يأخذ بالمبدأ القائل بأن "آلية التدابير الوقائية الخاصة بالنسبة لأي سلعة يمكن أن تبقى سارية المفعول إلى أن تختفي المشكلة التي طُبقت هذه التدابير من أجلها". وفي حالة تطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة على أساس السعر، يكون هذا الأساس هو دورة انخفاض الأسعار في السوق

تضرر السلعة أو القطاع الفرعي المعني، على افتراض أن القطاعات الفرعية التي تكون عرضة للضرر أكثر من غيرها تتطلب درجة أعلى من الحماية من الصدمات الخارجية. وإذا نحن نحينا جانباً الحالة الخاصة للبلدان الأقل نمواً، نجد أن من المستحيل تقريباً الاتفاق على معايير لتحديد درجة التعرض للضرر. ثانياً، يوضح تحليل المستوى الفعلي لانخفاض الأسعار في أسواق السلع الزراعية (كما هو مبين في الشكل 1) أن الحد الأقصى لانخفاض الأسعار يتراوح عادة بين 30 و 50 في المائة، ولا يكون في حدود 70-90 في المائة. وهذا معناه أن الرسوم الإضافية التي تُفرض بموجب التدابير الوقائية الخاصة تُعوّض فقط نحو ثلث الانخفاض في السعر. وقد يرى البعض أن هذا المستوى للتدابير العلاجية شديد الانخفاض بينما قد يرى آخرون أنه معقول أو كافٍ. وإذا اتفق الأعضاء على أن هذا المستوى لا يعد كافياً، يصبح من الضروري تعديل المعلمات في صيغة تطبيق التدابير الوقائية الخاصة على أساس السعر لرفع مستوى التدابير العلاجية في حالة انخفاض الأسعار بمعدلات منخفضة أيضاً.

وفي حالة التدابير العلاجية بموجب التدابير الوقائية على أساس الكمية، يكون الحد الأقصى للرسم الجمركي الإضافي مساوياً لثلث مستوى الرسوم الجمركية العادية السارية المفعول في السنة التي يتم فيها إعمال التدابير الوقائية الخاصة. ويمكن هنا أيضاً طرح سؤال مماثل للسؤال السابق، لأغراض آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة، وهو هل يعد هذا المستوى كافياً؟ وقد تكون الإشارة إلى "السارية المفعول في السنة" في حاجة إلى شيء من التوضيح. فعلى الرغم من أن معظم الإشارات إلى التعريفات في النصوص القانونية لمنظمة التجارة العالمية تكون إلى الفئات الجمركية المربوطة فإن عبارة "السارية المفعول في السنة" تعطي انطباعاً بأن الإشارة إلى الفئة المطبقة لأن التعريف السارية المفعول في وقت معين هي الفئة المطبقة. وتعد هذه النقطة مهمة أيضاً بالنسبة للبلدان النامية لأنها عندما تواجه زيادات حادة في الواردات، فإن التشريعات قد تمنع الحكومة من زيادة التعريف المطبقة بموجب مرسوم دون الدخول في عملية تشريعية قد تستغرق وقتاً. ولذلك، فإن الإشارة إلى الرسم الإضافي ينبغي أن تكون من الفئة المربوطة، وليس بالضرورة من التعريف السارية المفعول في الوقت الذي يتم فيه إعمال التدابير الوقائية الخاصة.<sup>(17)</sup>

فإذا كانت الإشارة تشير في الواقع إلى الفئة الجمركية المربوطة، ينبغي النص على ذلك بوضوح، فهذا له أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية لأن تعريفاتها المطبقة غالباً ما تكون أدنى بكثير من التعريفات المربوطة. وهكذا يمكن أن تكون نسبة الثلث من الفئة المطبقة ضئيلة جداً، كأن تكون في حدود 3-5 في المائة عندما تتراوح الفئات المطبقة بين 10 و 15 في المائة.

وأخيراً، قد يكون مما يستحق النظر ما إذا كان من المرغوب فيه أن يختلف الرسم الإضافي الذي يُفرض بموجب التدابير الوقائية الخاصة على أساس الكمية كلما اختلف عمق الزيادة الحادة في الواردات، كما هو الحال في حالة تطبيق التدابير الوقائية الخاصة

(17) من الممكن تعديل الرسوم المطبقة ثلاث أو أربع مرات حتى في السنة الواحدة، وفي هذه الحالة يمكن أن تكون الإشارة إلى كلمة "السنة" في عبارة "السارية المفعول في السنة" مثيرة للالتباس.

يبدو أن الأسهل نسبياً وضع معايير لشروط استحقاق المنتجات لتطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة. ومع ذلك، فلن يكون ذلك سهلاً، نظراً لصعوبة تفعيل معايير مثل الأمن الغذائي أو التنمية الريفية لهذا الغرض كما أن ربط الاستفادة من آلية التدابير الوقائية الخاصة بمستوى التعريف المربوطة من المحتمل أيضاً أن يكون مثيراً للمشاكل. وهذا يوفر تبريراً قوياً لعدم قصر الاتفاق الإطاري لآلية التدابير الوقائية الخاصة على منتجات معينة أو بنود جمركية معينة. ومن الصعب التوصل إلى تحديد مسبق للمنتجات التي ينبغي أن تستفيد من الآلية، ومع ذلك فمن اللازم النظر في عدد المنتجات التي يمكن أن تستفيد من الآلية بطريقة مجدية. وعلى سبيل المثال، يمكن تحديد عدد المنتجات التي يمكن أن تطبق عليها الآلية في أن واحد بخمسة منتجات (مثل الأرز)، أو بخمس مجموعات من المنتجات الفرعية (مثل الزبد أو منتجات الألبان).

تعد صيغة تطبيق التدابير الوقائية الخاصة الحالية على أساس السعر وعلى أساس الكمية معقدة بدون ضرورة، ويمكن تبسيطها. وعلى سبيل المثال، تنطوي صيغة تطبيق هذه التدابير على أساس الكمية على بعض التحيز الكامن التي يمكن أن يتعارض مع مصالح البلدان ذات الدخل المنخفض. ومن اللازم أيضاً إدخال تحسينات على السعر المرجعي الثابت، وخصوصاً أن الأسعار المرجعية الثابتة ينبغي أن تكون واقعية وأن تعكس التغيرات طويلة الأجل في الأسعار في السوق العالمية. وهناك مبرر لكل من التدابير التي تطبق على أساس السعر والتدابير التي تطبق على أساس الكمية في حالة تطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة، كما هو الحال في التدابير الوقائية الخاصة الحالية.

وفيما يتعلق بالمستوى المرغوب فيه للتدابير العلاجية، فقد لوحظ وجود عدم تماثل في التدابير العلاجية المطبقة بموجب التدابير الوقائية الخاصة الحالية - حيث ينبغي ألا تتجاوز التعريف الإضافية ثلث التعريف السارية المفعول وقت أعمال التدابير الوقائية في حالة تطبيق التدابير الوقائية الخاصة على أساس الكمية - ولكن نطاق تطبيق الرسوم الإضافية يتماشى إلى حد كبير مع عمق الانخفاض في الأسعار في حالة تطبيق التدابير الوقائية الخاصة على أساس السعر. وليس من الواضح لماذا ينبغي أن يكون الأمر كذلك، ولذلك، فإن آلية التدابير الوقائية الخاصة التي تستند إلى هذه المحددات قد يكون من اللازم إدخال بعض التعديلات عليها بما يسمح بتطبيق مستويات أعلى للرسوم الإضافية عندما ترتفع كميات الواردات بشكل حاد، وخصوصاً عندما يكون الانخفاض في أسعار الواردات بنسبة أقل من 40 في المائة أو نحو ذلك، ويكون مستوى التدابير العلاجية على الجانب المنخفض، وقد لا يكون كافياً لعلاج المشكلة. ومن الصعب التوصل إلى استنتاجات فيما إذا كانت التدابير العلاجية ينبغي أن تكون مقصورة على التعريفات العادية فقط، أو أن تشمل فرض قيود كمية أيضاً.

العالمية. وقد لوحظ لدى مناقشة دورة انخفاض الأسعار فيما سبق أن الطول المعتاد لفترة كساد أسعار السلع الأولية كان لمدة 39 شهراً خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية. وبالتالي، يبدو أن متوسط فترة انخفاض الأسعار هو ثلاث سنوات، وهذا ما يتضح أيضاً بالنسبة لأسعار السوق العالمية للسلع الغذائية الأساسية الستة التي يوضحها الشكل 1. فإذا كانت أقصى مدة لتطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة هي 12 شهراً (إذا تقرر ذلك رداً على السؤال الأول)، فهذا يعني أن آلية التدابير الوقائية الخاصة يمكن إعمالها ثلاث مرات (التطبيق الأول ثم تمديدها مرتين) بالنسبة لنفس السلعة. (18) (19) على أن تعقب ذلك فترة ثلاث سنوات أخرى لا يمكن خلالها إعمال التدابير الوقائية الخاصة. وعلى الرغم من عدم وجود دلالات على سلوك مماثل في الأسواق العالمية للسلع الزراعية في حالة تطبيق التدابير الوقائية الخاصة على أساس الكمية، يمكن استخدام نفس القاعدة - وهي إعمال هذه التدابير ثلاث مرات متتالية، ثم مرور فترة ثلاث سنوات لا يمكن خلالها إعمال التدابير الوقائية الخاصة بالنسبة لنفس السلعة.

ومبرر الفترة المقترحة هو أنه إذا كان من المطلوب تطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة لفترة تتجاوز هذه الفترة، عندئذ تكون المشكلة القائمة ذات طابع آخر - وأنها لم تعد مشكلة مؤقتة تنطبق عليها آلية التدابير الوقائية الخاصة، ولكنها مشكلة تتطلب التكيف، وهذا يندرج ضمن مجال تطبيق اتفاقية التدابير الوقائية.

#### 4 ملاحظات ختامية

لا يبدو أن هناك شك في منظمة التجارة العالمية في أن الزيادات الحادة في الواردات والانخفاض في الأسعار العالمية يمثلان مشكلة وأن البلدان النامية بصفة خاصة في حاجة إلى تدابير وقائية يكون من السهل عليها تطبيقها. والتجاوب مع هذا الوضع هو إنشاء آلية للتدابير الوقائية الخاصة تستفيد منها البلدان النامية، كما جاء في الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه في أغسطس/آب 2004. ومع ذلك، لم يتضمن هذا الاتفاق أي إشارات أخرى، لاسيما فيما يتعلق بعناصر "تصميم" آلية التدابير الوقائية الخاصة.

واستناداً إلى الاستعراض الذي تتضمنه هذه المذكرة الفنية، يمكن عرض التوصيات التالية:

- يبدو أن من الصعب جداً، ما لم يكن من المستحيل، الاتفاق على مجموعة من المعايير الموضوعية لأغراض تحديد استحقاق البلدان النامية لإعمال آلية التدابير الوقائية الخاصة المقترحة. ولم يشر الاتفاق الإطاري عن حق إلى هذه القضية، على الرغم من أنها كانت محل قدر من الاهتمام أثناء المفاوضات. وينبغي أن تكون الاستفادة من آلية التدابير الوقائية الخاصة متاحة لجميع البلدان النامية.

(18) طبقاً للدراسة التي أجراها (Valdés and Foster (2004)، إذا كان السعر المرجعي يعكس بدقة الاتجاهات طويلة الأجل لتكاليف الفرصة، لن تكون هناك حاجة إلى تحديد فترة تطبيق الرسم الإضافي.

(19) كذلك يرى (Ruffer and Vergano (2002 أن عدد المرات التي يمكن فيها إعمال آلية التدابير الوقائية الخاصة لنفس البند الجمركي ينبغي أن يكون ثلاث مرات متتالية، كحد أقصى. وهما يضيفان أنه في حالة استخدام طريقة المتوسط المتحرك للأسعار المرجعية، لا يُشترط تطبيق هذا القيد.



بمجموع الفترة التي تكون الأسعار فيها منخفضة، وهي نحو ثلاث سنوات. وهذا يعني أن آلية التدابير الوقائية الخاصة يمكن إنجازها ثلاث مرات لنفس السلعة. وليس هناك توجيه مماثل يمكن الاسترشاد به فيما يتعلق بالأسواق العالمية للمنتجات الزراعية في حالة تطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة على أساس الكمية، ومع ذلك، يمكن تطبيق نفس القاعدة وهي إنجاز التدابير ثلاث مرات.

- وفيما يتعلق بفترة تطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة، فقد لوحظ أن التدبير الوقائي الخاص بحكم تعريفه هو إجراء مؤقت وينبغي أن يكون لفترات قصيرة، كأن تصل فترة تطبيقه إلى سنة واحدة كما هو الحال في التدابير الوقائية الخاصة الحالية. وفيما يتعلق بمسألة المجموع الكلي لفترة تطبيق آلية التدابير الوقائية الخاصة (أو عدد مرات تطبيقها) بالنسبة لنفس السلعة، فقد لوحظ أنه في حالة تطبيق التدابير على أساس السعر، ينبغي ربط ذلك

## المراجع

- Action Aid.** 2002. *Farmgate: The developmental impact of agricultural subsidies*, available at [www.actionaid.org](http://www.actionaid.org).
- Bernal, Louisa.** 2003. *The WTO Agricultural Negotiations and developing countries, a background paper on the occasion of the 5<sup>th</sup> WTO Ministerial Conference in Cancún, Mexico*, Caritas Internationalis and CIDSE. Available at [www.cafod.org.uk/archive/policy/](http://www.cafod.org.uk/archive/policy/).
- Caricom.** 2002. *WTO negotiations on agriculture - a special agricultural safeguard mechanism for developing countries and small developing economies*, Negotiating proposal on behalf of members of the Caribbean Community (Caricom. Special Session of the Committee on Agriculture Informal Meeting, 4-6 February 2002. Available at [www.moa.gov.jm/policies/](http://www.moa.gov.jm/policies/).
- Cashin, P, McDermott, C. John & Scott, A.** 1999a. *Booms and slumps in world commodity markets*, IMF Working Paper No. WP/99/155, November 1999, IMF, Washington, D.C.
- Cashin, P, Liang, H. & McDermott, C. John.** 1999b. *How persistent are shocks to world commodity prices*, IMF Working Paper No. WP/99/80, IMF, Washington, D.C.
- FAO.** 2000. Synthesis of the country case studies. *In Agriculture, trade and food security: issues and options in the WTO negotiations from the perspective of developing countries*, Volume II, Country Case Studies. FAO, Rome. Available on-line at [www.fao.org/trade](http://www.fao.org/trade).
- FAO.** 2001. *Review of Basic Food Policies*, FAO Rome.
- FAO.** 2002. A special agricultural safeguard (SAS): buttressing the market access reforms of developing countries. *In FAO Papers on selected issues relating to the WTO negotiations on agriculture*. FAO, Rome.
- FAO.** 2003a. *WTO Agreement on Agriculture. The implementation experience: developing country studies*. Rome, 2003. Available at [www.fao.org/trade](http://www.fao.org/trade).
- FAO.** 2003b. *Some trade policy issues relating to trends in agricultural imports in the context of food security*. Committee on Commodity Problems, CCP 03/10.
- FAO.** 2003c. *The State of Food Insecurity in the World 2003*. FAO, Rome.
- G-33.** 2004. *G-33 Statement on Special Safeguard Mechanisms (SSM)*. WTO agricultural negotiating session, 13 December 2004. Available at the Third World Network (TWN) website.
- OXFAM.** 2002a. *Rigged rules and double standards: trade, globalization and the fight against poverty*, Available at [www.maketradeair.com/](http://www.maketradeair.com/).
- OXFAM.** 2002b. *Milking the CAP: How Europe's dairy regime is destabilizing livelihoods in the developing world*, Oxfam Briefing Paper Number 34. Oxfam International. Available at [www.oxfam.org.uk/policy/papers/](http://www.oxfam.org.uk/policy/papers/)
- Ruffer, Tim & Vergano, P.** 2002. *An Agricultural Safeguard Mechanism for developing countries*, Oxford Policy Management and O'Connor and Company. Available at [www.agtradepolicy.org/output/resource/Ruffer\\_SSM.pdf](http://www.agtradepolicy.org/output/resource/Ruffer_SSM.pdf).
- Sharma, R.** 2002. *Quantifying appropriate levels of the WTO bound tariffs on basic food products in the context of the Development Box proposals*. FAO Commodity and Trade Research Working Paper No. 3. FAO. Rome. Available at [http://www.fao.org/documents/show\\_cdr.asp?url\\_file=/DOCREP/006/J1864E/J1864E00.HTM](http://www.fao.org/documents/show_cdr.asp?url_file=/DOCREP/006/J1864E/J1864E00.HTM)
- Sharma, R., Nyange, D., Duteutre, G. & Morgan, N.** 2005. *The Impact of import surges: country case study results for Senegal and Tanzania*. FAO Commodity and Trade Research Working Paper No. 11. FAO. Rome. Available at <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/007/ae520e/ae520e00.pdf>
- Stevens, Christopher.** 2004. The need for special products and Special Safeguard Mechanisms for agriculture in the WTO: a situational analysis. Paper prepared for ICTSD Informal Roundtable entitled *Special products and Special Safeguard Mechanism after the July Framework: How do we move forward?* Geneva 30 September 2004.
- Valdés, Alberto & Foster, William.** 2004. Special safeguards for developing country agriculture in WTO negotiations. *In G. Anania, M. Bohman, C. Carter and A. McCalla (eds.) Agricultural policy reform and the WTO: where are we heading?*, Edward Elgar.
- WTO.** 2002. *Special Agricultural Safeguard background paper*, G/AG/NG/S/9/Rev.1, 19 February 2002.
- WTO.** 2004. Doha Work Programme: Decision adopted by the General Council on 1 August 2004, Document Number WT/L/579, 2 August 2004, Geneva.

**Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)**

**Viale delle Terme di Caracalla**

**00100 Rome, Italy**

**Telephone: (+39) 06 57051**

**Fax: (+39) 06 57053152**

**E-mail: [TradePolicyBriefs@fao.org](mailto:TradePolicyBriefs@fao.org)**

**[www.fao.org](http://www.fao.org)**

---